مركز الدراسات العربي الأوروبي

CENTRE D'ÉTUDE EURO - ARABE

أمن الخليج العربي

لؤي بكر الطيار

بحوث استراتيجية ⑦

امن الخليج العربي

إلى والدتي مصدر عطائي

وينبوع إلهامي

١٩٨١

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تُعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات العربي الأوروبي

ISBN 2 - 84452 - 010 - 3
الطبعة الأولى بيروت 1999

C.E.E.A
91 Av des Champs Elysées
75008 - Paris
Tél: 00 - 33 - 1 - 53 57 43 30
Fax: 00 - 33 - 1 - 53 57 43 31

الإشراف الفني: طلال حاطوم

الطباعة: دار بلال - بيروت
التوزيع: دار بيسان - بيروت

تقديم

تعتبر منطقة الخليج العربي بحكم المكانة الجيواستراتيجية التي تحتلها والطاقات والإمكانيات التي تمتلكها من أكثر مناطق العالم تعرضاً للتحديات المتأتية، إما من قوى إقليمية تطمع بمصادرة قرارها وفرض وصاية سياسية وأمنية عليها، وإما من قوى دولية تتطلع للاستئثار بخيراتها، ولعل هذا ما أدى إلى شيوع حالة شبه دائمة من التوتر، كما تسبب بالتالي باندلاع حربين كانت إحداهما حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران والأخرى حرب الخليج الثانية التي آقدم فيها العراق على غزو الكويت وعلى تهديد أمن واستقرار الدول الأخرى.

ودول الخليج العربي بحكم قلة سكانها، ولأنها آولت اهتماماتها بشكل أساسي لأمور التنمية والنهوض الاقتصادي فإنها كانت تعاني فرادى من مواجهة التحديات لذا ارتأت تشكيل مجلس التعاون الخليجي الذي بدأ منذ انطلاقته كتكتل عسكري ومن ثم تحول إلى منظمة جهوية تعطي الأولوية للشؤون الاقتصادية.

ولقد بذل هذا التكتل جهوداً لإنشاء قوة أمنية ذاتية ولكن كانت هذه الجهود خجولة الأمر الذي دفع بالدول الأعضاء إلى الاستعانة

بالدول الشقيقة والصديقة وإلى عقد الاتفاقيات والمعاهدات معها للذود عن سيادتها.

هذا الواقع دفع الباحث لؤي بكر الطيار إلى إجراء مراجعة نقدية أثمرت عن وضع هذه الدراسة الموجودة بين أيديكم والمعنونة «أمن الخليج العربي» في محاولة منه للوقوف على المخاطر التي تهدد هذه المنطقة الحيوية ولتحديد سبل مواجهتها.

ونحن في مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي وإيماناً منا بضرورة تشجيع مبادرات الجيل العربي الصاعد ومنحه فرص التثقف والتثقيف فقد وافقنا على نشر دراسته آملين أن نحثه من وراء ذلك على مواصلة العطاء كما فعل من سبقه في هذا المضمار من الأعلام المشهورين الذين وجدوا من يأخذ بيدهم عند بداية انطلاقتهم.

وتقديرنا أن مثل هذه المبادرات تنسجم تماماً مع الدور الذي يجب أن تلعبه مراكز الدراسات العربية عبر ضخ دم جديد في شريان الثقافة العربية لتبقى معطاءة ومتجددة.

والله ولي التوفيق

مركز الدراسات العربي الأوروبي

تمهيد

تمثل هذه الدراسة بحثاً في الجانب العسكري لنظام الأمن في منطقة الخليج والذي يطلق عليه من الناحية الرسمية اسم «مجلس التعاون الخليجي»، ويشتمل البحث هنا على مناقشة دور مجلس التعاون الخليجي في سياق الأحداث العاصفة التي شهدتها منطقة الخليج، ونعني بذلك غزو الكويت وما أدى إليه ذلك من اندلاع حرب ثانية في المنطقة.

وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حرصت دائماً على أن يقتصر وصفها لأهداف المجلس بأنها تتمثل أساساً في تحقيق التكامل والتقدم في المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، فان الشعور بعدم الأمان لدي هذه الدول الغنية المحافظة وخاصة إزاء ما تتسم به هذه المنطقة من أوضاع متقلبة هو الذي دفعها إلى ضم صفوفها بغية تعزيز آمنها في المقام الأول. بل إن حرص تلك الدول في بداية عهد المجلس بالوجود على تحاشي ذكر الباعث على إنشائه يعتبر دليلاً على مدى حساسية الأوضاع في منطقة الخليج، ومع ذلك ورغم جهود دول مجلس التعاون الخليجي من أجل الوصول فيما بينها إلى صورة من

صور الأمن الجماعي، وجدت هذه الدول في نهاية المطاف أن عليها اللجوء إلى طلب العون الخارجي عندما تعرضت إحدى الدول الأعضاء في المجلس للتهديد ثم الغزو الفعلي، الأمر الذي ينهض دليلاً على قصور مجلس التعاون الخليجي في أداء مهمته المتمثلة في ضمان الأمن الجماعي. وقد سعينا في هذه الدراسة إلى إعطاء خلفية مفصلة للنزاع بين العراق والكويت، وبحث الشق المتعلق بالأمن والدفاع في عمل مجلس التعاون الخليجي ـ الذي يعتبر منظمة متعددة المهام ـ وذلك من أجل تحديد ما اذا كانت هناك ثغرات في المجلس جعلته غير قادر على النهوض بوظيفته كنظام للأمن الجماعي.

وعليه فإن هذه الدراسة في جوهرها محاولة لبحث آليات الجانب العسكري في مجلس التعاون الخليجي الذي أنشأته في مايو (أيار) عام ١٩٨١ مجموعة دول عربية هي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وعمان، وقطر، والكويت، كمنظمة تعبر عن وحدة المصالح السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لهذه الدول المحافظة الواقعة في منطقة ذات أهميه حيوية للعالم ولكنها تواجه التهديد وتتسم بأوضاع غير مستقرة.

الفصل الأول
جوهر الأزمة الكويتية ـ العراقية

جوهر الأزمة الكويتية ـ العراقية

مقدمة:

تعتبر الأزمة التي نشبت بين الكويت والعراق في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ والتي أدت إلى حرب الخليج الثانية ـ في جوهرها ـ نتاجاً للنزاع بينهما حول الحدود، وهو نزاع يعود إلى تاريخ المنطقة وافتقار شبة الجزيرة في حقب ماضية إلى حدود سياسية ثابتة فضلاً عن أن ما رسم بينهما من حدود معظمها مصطنع لتقسيمهما إلى دول، ومن ثم يجدر بنا قبل تناول موضوع النزاع على الحدود بين العراق والكويت على وجه التخصيص أن نبحث بصورة موجزة سلسلة التطورات التي أدت إلى ذلك النزاع.

العراق يدخل في مواجهة مع الكويت:

علي أثر قيام صدام حسين بغزو دولة الكويت وإعلان ضمها للعراق، أصر في بياناته على الإعلان على أن ذلك تم من أجل قضية نبيلة وهي محو «أثر من آثار الاستعمار الغربي» المتبقية من الشرق الأوسط منذ مطلع القرن العشرين.

فقد ادعت وسائل الإعلام العراقية أن «الكويت جزء من أرض العراق فصل عنه في الماضي على أيدي سلطات الاحتلال البريطانية

من أجل إضعاف العراق بحرمانه من الأرض المطلة على الخليج العربي التي من شأنها تعزيز أمنه العربي والسماح له بحرية الحركة وحرمان شعبه من جزء من موارد النفط».

و الادعاء بان الكويت ـ من الناحية التاريخية ـ جزء من العراق فكرة قديمة رأى العراق أن تنفيذها يعتبر اختياراً طبيعياً أمامه، فالكويت كانت من الناحية الرسمية جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى القرن العشرين، وعندما أسس آل الصباح في عام ١٧٥٦ إمارة ذات حكم ذاتي في الكويت، كانت سيطرة الإمبراطورية العثمانية عليهم سيطرة اسمية، وعندما أبرمت الكويت في يناير (كانون الثاني) ١٨٩٩ اتفاقاً ثنائياً مع بريطانيا يعطي لندن مسؤولية الدفاع عن الكويت وتولي شؤونها الخارجية، رد السلطان العثماني بإعلان الكويت جزءاً من ولاية البصرة وتعيين شيخ الكويت قائمقام عليها، ولكن العثمانيين عادوا عندما أبرموا معاهدة مع بريطانيا في عام ١٩١٣ ـ فاعترفوا بالحكم الذاتي لشيخ الكويت وتعهدوا بعدم التدخل في الشؤون الخارجية وشؤون الأمن التي تخص إمارة الكويت وعدم اتخاذ أي إجراءات إدارية إلا بموافقة أمير الكويت. كذلك فان الكويت لا تقل في وضعها كدولة عن العراق بأي حال، فقد اعترف نوري السعيد رئيس وزراء العراق بالحدود العراقية ـ الكويتية الواردة في مشروع «الاتفاقية بشأن منطقة الخليج الفارسي» عام ١٩١٣، بيد أن بغداد مارست على الكويت ضغطاً متواصلاً لكي تستأجر منها جزيرتي وربة وبوبيان اللتين يدعي العراق ـ على عكس ما ورد في معاهدة ١٩١٣ ـ أنهما جزء من أراضيه، ومن جهة أخرى سعى العراق إلى زعزعة حكم أسرة الصباح التي تحكم الكويت على امتداد قرنين من الزمان، ففي أواخر الثلاثينيات طالب

الملك غازي ملك العراق صراحة بضم الكويت كلها إلى العراق، وتكرر هذا الطلب بصورة أشد من قبل عبد الكريم قاسم الذي وصل إلى السلطة في عام ١٩٥٨ على أثر انقلاب أطاح فيه بالنظام الملكي في العراق، وفي يونيو (حزيران) ١٩٦١ ـ وهو نفس الشهر الذي نالت فيه الكويت استقلالها ـ ادعي عبد الكريم القاسم أن الكويت جزء من ولاية البصرة ومن ثم فإنها تنتمي إلى العراق وألمح إلى إمكانية استخدام القوة المسلحة لتصحيح ذلك «الخطأ التاريخي»، وعزز هذا التهديد بنشر قواته على طول خط الحدود مع الكويت، وسارع الكويتيون إلى الاتصال ببريطانيا طلباً للعون العسكري، وفي أول يوليو (تموز) ١٩٦١ وصلت قوات بريطانية إلى الكويت بينما بدأت قطع بحرية بريطانية أعمال الدورية في مياه الخليج. كما تلقت الكويت دعماً عربياً وإن أتى ذلك الدعم بصورة متأخرة بعض الشيء، وفي سبتمبر (أيلول) من نفس العام استجابت جامعة الدول العربية ـ بعد مفاوضات طويلة وشاقة ـ لطلب من الكويت بإرسال قوة عسكرية متعددة الأطراف تتألف من قوات سعودية ومصرية وأردنية وسودانية، الأمر الذي أدى إلى تدهور علاقات العراق بالجامعة العربية، وفي ديسمبر (كانون الأول) من نفس العام كذلك، أعلنت بغداد أنها «ستعيد النظر» في علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بالكويت، وظلت القوة العربية متمركزة في الكويت حتى فبراير (شباط) ١٩٦٣ عندما أطاح انقلاب بعثي بحكم عبد الكريم قاسم في العراق، وكان قد أصبح من الجلي في تلك الآونة أن السياسة العدوانية تجاه الكويت لم تجلب للعراق شيئاً سوى العزلة عن العالم العربي، ومن ثم سارع النظام الجديد في العراق إلى العدول عن تلك السياسة واعترف في أكتوبر

١٩٦٣ باستقلال الكويت. لكن الشهور الأخيرة في عام ١٩٦٣ شهدت الإطاحة بحكم البعث الذي لم يعد إلى السلطة إلا في يوليو (تموز) ١٩٦٨ في صورة زعامة ثنائية تتألف من أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين، بيد أنه انتهج هذه المرة سياسة غير ودية تجاه الكويت، ففي عام ١٩٦٩ طلب العراق إلى الكويت السماح له بنشر قوات عراقية داخل حدودها المتاخمة للعراق من أجل حماية السواحل العراقية من هجوم إيراني أدعي العراق أنه كان وشيكاً، وعلى الرغم من عدم استجابة الكويت صراحة بالموافقة، قام العراق بنشر قوات له في شريط ضيق داخل أراضي الكويت على طول الحدود مع العراق، وبعد أن وضعت الحكومة العراقية الكويت أمام الأمر الواقع، قامت بإرسال وفد للحصول على موافقة رسمية من الحكومة الكويتية على ذلك التحرك، وعلى الرغم من إحجام الكويت عن إعطاء تلك الموافقة، قام العراقيون بتعزيز قواتهم في ربيع ١٩٧٣ وظلت مرابطة على أراضي الكويت دون رضاها ما يقرب من عشر سنوات، وكلما طالب الكويتيون بانسحاب تلك القوات من أراضيهم، تظاهر العراق بالسذاجة ورفض الاستجابة لذلك الطلب بدعوى أن ذلك غير ممكن ما دامت الحدود بين البلدين لم يتم تعيينها بصورة نهائية، وعندما سعت الكويت إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لحدودها مع العراق، أعلن الأخير صراحة أنه لن يعترف «بالحدود الفعلية ما لم يتم ضم جزيرتي وربة وبوبيان اليه أو تأجيرهما له».

واستمرت محاولات العراق لتخويف الكويت بغية إجباره على التنازل عن هاتين الجزيرتين بصورة أو بأخرى طوال السبعينات، واشتدت كثافة تلك المحاولات إبان الحرب الإيرانية ـ العراقية،

ونظراً لشعور العراق بضيق النقطة التي يطل منها على الخليج، عاود محاولاته مع الكويت لاقناعها بتأجير الجزيرتين له، وواصلت الكويت من جانبها رفض ذلك الطلب لخشيتها من أنها إن سمحت بوضع تلك الجزيرتين تحت سيطرة العراق فإنها سوف تفتح الباب بذلك أمام المزيد من المطالب الإقليمية، وكانت أخر مرة كرر العراق فيها طلبه في فبراير (شباط) عام ١٩٨٩ أثناء زيارة ولي عهد الكويت لبغداد وسط توقعات كويتية بأن ينتهي الخلاف على الحدود مع العراق عرفانا من الأخير بدعم الكويت له أثناء الحرب مع إيران، ففوجئ الكويتيون بأن العراق يجدد مطالبته بجزيرتي وربة وبوبيان، وكان افتراض الكويت أن العراق هو الطرف الذي يجب أن يظهر العرفان وليس العكس، فضلاً عن انتهاج الكويت سياسة خارجية مستقلة تجلت في التحرك لتحسين العلاقات مع كل من إيران وسوريا، كانا سببين لإثارة غضب صدام حسين.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن العراق طوال حملته الدعائية السابقة على غزو الكويت لم يشر إلى مطالبته بضم الكويت بصورة عامة أو جزيرتي وربة وبوبيان على وجه الخصوص، بل إن وسائل الإعلام العراقية لم تشر في أعقاب وقوع الغزو بالفعل إلى ما يسمي «بالحقوق التاريخية» للعراق على الكويت، بل إنها صورت الغزو على أنه إجراء طارئ مؤقت تم اتخاذه استجابة لطلب «النظام التحرري الذي أقيم في الكويت بدلاً من حكم آل الصباح الرجعي».

الحملة الاقتصادية:

لم تقم مطامع العراق في الكويت على حقوق قانونية أو تاريخية بقدر ما كان مردها إلى كون الكويت، وهي دولة صغيرة،

تمتلك ثروة ضخمة، ولها ميناء طبيعي كبير على مياه الخليج فضلاً عن امتداد شواطئها حوالي ١٢٠ ميلاً، ومن ثم ركزت حملة صدام حسين التي جرت في صيف ١٩٩٠ على ثروة الكويت كهدف لها.
وهذا يرتبط بمسألة يمكن رد عناصرها إلى سنوات الحرب بين العراق وإيران، ففي تلك الآونة ضغط صدام حسين على السعودية والكويت وسائر دول الخليج لكي تتنازل عن ديونها المستحقة على العراق، فقد توجه إلي تلك الدول بخطاب مفاده أن حرب العراق مع إيران لم تكن شأناً خاصاً بالعراق وحدة بل كانت دفاعاً عن «الجناح الشرقي للعالم العربي» ضد التيار الأصولي، وحيث إن العراق ـ وفق هذا الطرح ـ كان يقوم بذلك «نيابة عنهم»، فليس من المتوقع أن يستغلوا نضال العراق البطولي دون ثمن.

وفى اجتماع قمة مجلس التعاون العربي الذي كان يضم العراق ومصر والأردن واليمن التي عقدت في عمان في فبراير (شباط) ١٩٩٠، للاحتفال بالذكرى الأولى لتأسيس المجلس، طلب صدام حسين من الملك حسين عاهل الأردن، والرئيس المصري حسني مبارك أن يبلغا دول الخليج أن العراق لا يصر فقط على التنازل عن القروض التي حصل عليها وقت الحرب، وإنما يحتاج بصورة عاجلة إلى اعتمادات مالية إضافية فورية تبلغ ما يقرب من ٣٠ مليار دولار أمريكي. وأضاف قائلاً «فلتعلم الأنظمة الحاكمة في دول الخليج أنها إذا لم تعطني هذه الأموال، فسأعرف كيف أحصل عليها». وصاحب هذا التهديد قيام العراق بإجراء مناورات عسكرية في المنطقة المحايدة على الحدود مع الكويت، وقد أبلغت الرسالة على الفور إلى المملكة العربية السعودية عن طريق العاهل الأردني.

وفى الشهر نفسه، قام وزير البترول العراقي عصام عبد

الرحيم، أثناء زيارة عمل للكويت، بالضغط على مضيفيه للالتزام بحصة البترول الجديدة التي حددتها منظمة الأوبك في وقت سابق من ذلك العام. وواصل رحلته إلى الرياض ليسلم رسالة شخصية من صدام حسين إلى الملك فهد، مفادها أن السعوديين عليهم أن يقنعوا بقية دول الخليج بألا ترفع حصص إنتاجها من البترول. ولأن صدام حسين كان عازماً على رفع أسعار البترول دون التخلي عن خططه لزيادة الإنتاج، بات من الحتمي أن تدخل كل من الكويت والإمارات تغييرات فورية في سياستها. وأكد الوزير العراقي من جديد على الحاجة للالتزام بحصص الإنتاج التي أقرتها المنظمة، والتي تبلغ ٢٢ مليون برميل يومياً، وحث نظراءه على رفع أسعار البترول إلى ١٨ دولار للبرميل.

وذهب طه ياسين رمضان، النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي، إلى مدى أكثر وضوحاً في نقده لعدم الالتزام بحصص البترول، حين استنكر هذا الأمر باعتباره «ضاراً بمصالح العراق»[١]. بل إن صدام حسين نفسه أثار هذه النقطة بشدة في العراق أثناء مباحثات القمة العربية في بغداد عام ١٩٩٠ . ففي جلسة مغلقة غير عادية مع رؤساء الدول الذين حضروا الاجتماعات، قدم صدام حسين شكواه من دول الخليج المنتجة للبترول، متسائلا بقوله:

«إن كل دولار ينخفض في سعر برميل البترول، يجعل خسارتنا تصل إلى مليار دولار سنوياً. فهل الأمة العربية في وضع

(١) وكالة الأنباء العراقية في ١٧ و٢٠ فبراير والأول من مايو ١٩٩٠ إذاعة بغداد في ٢٠ فبراير ١٩٩٠ الشرق الأوسط (لندن) في ١٨ مايو ١٩٩٠

يسمح لها بأن تتحمل خسارة عشرات المليارات كنتيجة لخطأ غير مبرر من جانب بعض الفنيين أو غير الفنيين، خاصة وأن أسواق البترول، أو فلنقل العملاء، مستعدون على أقل تقدير لدفع ما يصل إلى ٢٥ دولاراً في العامين القادمين، وفقاً لما عرفناه وسمعناه من الأوربيين، الذين يعتبرون العميل الرئيسي في أسواق البترول؟».

وكانت الإجابة على هذا السؤال من وجهة نظر صدام حسين هي النفي القاطع، وأن استمرار عدم الالتزام بحصص البترول من جانب بعض الدول العربية يصل إلى مصاف إعلان الحرب على العراق، حيث قال: «إن الجنود هم أدوات الحرب، وهناك ضرر هائل تخلفه الانفجارات والقتل ومحاولات الانقلاب. ولكن ذلك يمكن أن يحدث أيضاً من خلال السبل الاقتصادية. ومن ثم، فإننا نقول لإخواننا الذين لا يقصدون أن يشنوا حرباً على العراق، إن ذلك بالفعل شكل من أشكال الحرب ضد العراق».

واختتم صدام حسين كلامه بقوله «لو كان الأمر ممكناً لتحملناه. ولكنني أعتقد أن كل إخواننا يعلمون موقفنا تماماً. . . فقد وصلنا إلى مرحلة لا نستطيع معها تحمل أي ضغوط أخرى»(٢).

وعندما حل أمير الكويت محل وزير البترول في حكومته، في محاولة لاسترضاء صدام، لم يقدم الأمير على تخفيض إنتاج البترول، أو إسقاط قروض العراق التي حصل عليها وقت الحرب، أو رفع المنح الإضافية لبغداد. وجاء رده بالرفض على طلب بتقديم ١٠ مليار دولار للعراق، قدمه الدكتور سعدون حمادي، نائب

---

(٢) إذاعة بغداد في ١٨ يوليو ١٩٩٠

رئيس الوزراء العراقي وكبير المستشارين الاقتصاديين لصدام حسين خلال زيارة للكويت في يونيو (حزيران) ١٩٩٠، حيث قال أمير الكويت «هذا عبث. فالكويت لا يتوافر لديها مثل هذا المبلغ الكبير». وكل ما كان الأمير على استعداد للمساهمة به هو منحة تبلغ ٥٠٠ مليون دولار، يتم تقديمها على مدار ثلاثة أعوام في صورة معونة للعراق «كما قوبل طلب سعدون حمادي بأن تخفض الكويت حصة إنتاجها من البترول بالرفض من جانب الأمير، الذي اشترط أن يرتبط أي دعم من جانب الكويت للعراق بحل قضايا الحدود المعلقة بين الدولتين، وقال لضيفه «فلنتفق على الحدود بين دولتينا. وعندئذ نستطيع أن نتباحث حول الأمور الأخرى»(٣).

وفى الأسابيع التالية، كان على الكويت أن ترفض العديد من التحذيرات الشديدة التي أطلقها وزير البترول العراقي فيما يتعلق بحصتها من البترول. وحتى المحاولة الفاشلة التي شنها صدام حسين على هذه السياسة باعتبارها «مؤامرة ضد اقتصاد المنطقة تصب مباشرة في لصالح إسرائيل»(٤) فشلت في إجبار الكويت على الخضوع. ولم يتغير الموقف إلا في ١٠ يوليو، أثناء الاجتماع التنسيقي لوزراء البترول بدول الخليج في جدة، حيث خضعت الكويت والإمارات للضغوط السعودية والإيرانية والعراقية المشتركة، ووافقتا على الالتزام بحصتيهما من البترول غير أن صدام لم يثق في التزام الكويتيين بهذا الاتفاق. وقام فيما بعد بالإعراب عن شكواه للسيدة غلاسبي، القائمة بالأعمال بالسفارة الأمريكية في بغداد، من أن وزير البترول الكويتي قد ناقض اتفاقية

(3) Salinger and Laurent, Secret Dossier, P. 37.
(4) Salinger and Laurent, Secret Dossier, P. 37.

جدة بعد يومين فقط من الاجتماع، وأنه تلقى معلومات تفيد بأن الكويتيين كانوا يعتزمون الالتزام بالاتفاقية لمدة شهرين فقط، ثم يغيروا سياستهم مرة أخرى[٥].

الأزمة

بحلول ذلك الوقت، كان إحباط صدام من الكويت قد بلغ مبلغاً هائلاً. فقد كان عندئذ مصمماً على الحصول على منح إضافية، إلى جانب رغبته في الإلغاء الكامل للقروض التي حصل عليها وقت الحرب، وقبل كل ذلك الالتزام بحصص منظمة الأوبك. وكان عدم اكتراث الكويت بحاجاته الماسة على حد تعبير إذاعة بغداد ـ بمثابة توجيه طعنة غادرة للعراق بخنجر مسموم[٦] وراح صدام يفعل كل ما في وسعه لكي يدافع عن القضية العراقية. ولم يجلب له (وللعراق بالطبع) التمادي في الاستجداء سوى الإذلال البالغ.

بدأ صدام يضع استراتيجيته موضع التنفيذ في منتصف يوليو. ففي ١٥ يوليو، بدأ إعداد القوات المسلحة، وبدأت فرقة من الحرس الجمهوري تتحرك من وسط العراق إلى الجنوب الشرقي، في اتجاه شمال الكويت. وفى أقل من ٢٤ ساعة، كان ما يقرب من عشرة آلاف رجل و٣٠٠ دبابة قد أخذوا مواقعهم، كما ظهرت فرقة ثانية من الحرس الجمهوري على الساحة. وبحلول ١٩ يوليو، كان قد تم دفع ٣٥ ألف رجل من ثلاث فرق على بعد مسافة تتراوح من

---

(٥) وكالة الأنباء العراقية فى ١٩ و٢٦ يونيو ١٩٩٠ حديث صدام مع وول ستريت جورنال - ١٦ يونيو ١٩٩٠

(٦) إذاعة بغداد فى ١٧ يوليو ١٩٩٠.

١٠ إلى ثلاثين ميلاً من الحدود الكويتية، مع اتخاذ المدرعات تشكيلاً دائرياً، مما يسهل عمليات الدفاع والإمداد[٧].

وفي ١٦ يوليو، قام وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بتسليم مذكرة إلى أمين عام جامعة الدول العربية، لتوزيعها على الدول الأعضاء في الجامعة، تضمنت نص الاتهام العراقي، جاء فيها:

- قامت الكويت والإمارات «بتنفيذ خطة متعمدة بإغراق أسواق البترول بكميات تزيد على حصتيهما اللتين حددتهما منظمة الأوبك». وهذه السياسة تنطوي على تأثير مدمر على الشرق الأوسط. «فقد أسفر الانخفاض في أسعار البترول ما بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٠ عن خسارة تكبدتها الدول العربية، بلغت ٥٠٠ مليار دولار، تحمل العراق وحده منها ٨٩ مليار دولار».
- وما زاد الطين بلة، أن الكويت قد سلبت الممتلكات العراقية بصورة مباشرة من خلال «إقامة منشآت البترول في المنطقة الجنوبية من حقل بترول الرميلة العراقي، واستخرجت منه البترول». ووصلت قيمة البترول «الذي سرقته حكومة الكويت من حقل بترول الرميلة بهذا الأسلوب الذي يتنافى مع العلاقات الأخوية إلى ٢،٤ مليار دولار».
- لقد قدمت تلك الدول «أشكالاً مختلفة من الدعم» للعراق خلال الحرب، غير أن هذا الدعم لم يغط سوى جزء صغير من التكاليف الهائلة التي تكبدها العراق. وإضافة إلى ذلك، «فإن إجراء عملية حسابية بسيطة كفيل بأن يوضح أن قروض

(7) Wood ward, The Commanders, pp. 206/7.

الكويت والإمارات للعراق ليست بأكملها من ممتلكاتهما، وإنما من زيادة عائدات البترول التي تحققت لهما كنتيجة لانخفاض صادرات البترول العراقية على امتداد سنوات الحرب».

○ بينما كان العراق منشغلاً بالحرب مع إيران، قامت الكويت «بتنفيذ خطة لتصعيد وتيرة التقدم التدريجي المنظم نحو الأراضي العراقية». وقامت الحكومة الكويتية بإنشاء مؤسسات عسكرية، ونقاط شرطة ومنشآت بترول، ومزارع على الأراضي العراقية.

ومن أجل معالجة هذا الأمر ومساعدة العراق على التعافي من الأزمة الاقتصادية الملحة التي كان يواجهها عندئذ بسبب اضطلاعه بالدفاع عن «تراب الأمة (العربية)، وعزتها، وشرفها، وثروتها»، تقدم طارق عزيز بالعديد من المطالب، هي: رفع أسعار البترول إلى ما يزيد على ٢٥ دولاراً للبرميل، وتوقف الكويت عن «سرقة» البترول من حقل الرميلة العراقي وإعادة مبلغ ٢،٤ مليار دولار «المسروق» من العراق، والإلغاء الكامل لديون العراق التي حصل عليها وقت الحرب، وصياغة «خطة عربية» على غرار «خطة مارشال» لتعويض العراق عن بعض خسائره أثناء الحرب.

وبينما كان الاعتراف بالفشل في حل قضية الحدود قاسماً مشتركاً فيما تبادله الطرفان، فإن كلمة صدام حسين نفسه ركزت على قضية أسعار البترول وحصصه، واتسمت المطالب المحددة، في معظمها، بطبيعتها الاقتصادية. ولم تكن هذه المطالب جديدة، بل كان تم تقديمها للحكومة الكويتية والحكومات العربية في مناسبات سابقة عديدة، غير أن صدام حسين، بدعمه لمطالبه

بالتحركات العسكرية، غير طبيعة النزاع كاملاً. فقد التزم صدام بأهداف بعينها، بحيث تبدو أي حلول وسط من جانبه وكأنها استسلام. ولم يعد هناك مجال للمقايضة أو المماطلة. وكان على الكويت أن تقبل مطالبه كاملة أو تواجه العواقب الوخيمة.

واجتمع مجلس الوزراء الكويتي بعد يوم واحد من إلقاء صدام لكلمته، وكانت وجهة النظر السائدة فيه هي أن الاستسلام لمثل هذا النوع من أساليب الابتزاز لن يؤدي إلا إلى مطالب لا حدود لها في المستقبل. وأعرب المجلس عن اعتقاده بأن بعض التنازلات ربما تكون ضرورية، غير أنه عقد العزم على خفضها إلى أدنى حد ممكن، وكانت الكويت ترغب في حالة الوصول إلى اتفاق مع العراق، أن يتخلى العراق، في المقابل، عن ادعائه بحقه في الكويت. غير أن القيادة الكويتية، التي ربما يكون الخطاب العراقي الجاف قد أصابها بالارتباك، ظلت على موقفها المهادن، وفسرت مطالب صدام حسين باعتبارها موقفاً تفويضياً لا إنذاراً.

كان الكويتيون يدركون أن التحرك العسكري أمر غير مستبعد، ولكنهم كانوا يعتقدون أن إمكانية حدوثه بعيدة إلى حد كبير، وأنه في أسوأ الأحوال، سيكون في حالة وقوعه محصوراً في منطقة صغيرة محل نزاع مثل حقل بترول الرميلة وجزيرتي وربة وبوبيان، وفى ١٩ يوليو، تم إلغاء حالة التأهب التي كانت القوات الكويتية قد وضعت فيها عندما وصلت إليها الأنباء الأولى حول حشود القوات العراقية.

وأرسلت الكويت إلى أمين عام جامعة الدول العربية مذكرة شديدة اللهجة تفند الاتهامات العراقية، وتعرب عن استيائها الشديد من التصرف العراقي، مؤكدة أن هذا الأسلوب ليس خليقاً بمعاملة

دولة شقيقة كانت دائماً في طليعة الدول التي دافعت عن القومية العربية. وجاءت التعبيرات الكويتية كالتالي:

«... رغم روح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق، ورغم الأسس الجوهرية التي نأمل أن تحكم العلاقات العربية. فإن أبناء الكويت، في السراء والضراء، شعب له مبادئه وكرامته ولن يستسلموا للتهديد والابتزاز»[٨].

ودعا الكويتيون إلى اجتماع طارئ لمجلس التعاون الخليجي لمناقشة دعوة الجامعة العربية للتدخل. وتم ترتيب لقاء بين أمير الكويت وأمين عام جامعة الدول العربية، حيث تم إطلاعه على المطالب العراقية المتشددة، وأن الكويت مستعدة، برغم ذلك، «للحوار». وإضافة إلى ذلك، أطلع الكويتيون رئيس مجلس الأمن وخافير دى كويلار، أمين عام الأمم المتحدة على الأمر.

ووقع اختيار جامعة الدول العربية على الرئيس المصري حسني مبارك ليقوم بدور الوسيط. وفى ٢٤ يوليو، وصل مبارك إلى بغداد لحضور الاجتماع الذي أصبح فيما بعد ذا مغزى حاسم. ووفقاً للمصادر العراقية، فإن صدام حسين أعطى لمبارك انطباعاً واضحاً بأنه لا يعتزم الغزو، ولكنه صاغ ذلك بكلمات اتسمت بالحرص الشديد حيث قال:

«طالما أن المباحثات مستمرة بين العراق والكويت، لن استخدم القوة. ولن الجأ إلى التدخل بالقوة إلا إذا استنفذت كل احتمالات التفاوض». وطبقاً لما ذكره مبارك فقد كان هناك اتفاق

---

(٨) صحيفة القبس الكويتية فى ٢٠ يوليو ١٩٩٠ والرأي العام (الكويت) فى ٢٦ يوليو ١٩٩٠

على المفاوضات في السعودية. وكانت القضية محل النقاش هي إلى أي مدى يدعم العراق موقفه بالقوة العسكرية. وفى هذا الصدد ذكر مبارك أن صدام نفي الشائعات المتواترة حول الوجود العسكري المكثف على امتداد الحدود. وذكر أن القوات الموجودة في جنوب العراق هي «وحدات من الحرس الجمهوري تقوم بتحرك روتيني عادي مع القوات المتمركزة هناك». ويبدو أن صدام كان يسعى من وراء ذلك إلى أن يضم الرئيس المصري إلى معسكره. وبينما كان مبارك في طريقه لزيارة الكويت، أخبره صدام بألا يبلغ الصباح بأن ما يحدث لا يخرج عن نطاق التخويف.

وهذا ما أكده طارق عزيز فيما بعد لجيمس بيكر، حيث أخبره بأنه بعد خروج الرئيسين من اجتماع خاص، قال صدام لمبارك «أخي حسني، لا تدع الكويتيين يسترخون قبل الاجتماع».

لم ينخدع مبارك بهذه اللعبة: حيث إنه انزعج لقيام العراق بإصدار بيان حول اجتماعه مع صدام، صدر عند وصوله إلى الكويت، يعلن أنه لم تتم مناقشة قضية الكويت. وبدلاً من أن يدعم مبارك ما تصوره من أن ما يحدث هو لعبة خداع من صدام، أخبر الكويتيين أنه لا يعتزم الغزو، غير أنه كان لا يزال عند نصيحته بالتفاوض في مرونة، وعندما سئل الرئيس المصري عما يريده صدام، أجاب «يبدو أنه في حاجة لبعض المال»[٩].

تفاقم الأزمة

لم تكن التطورات الجارية على أرض الواقع تدعم التقديرات المتفائلة، فقد واصلت تقارير المخابرات الإفادة بأن هناك حشوداً

(٩) جاء النص العراقي فى الملفات السرية لسالينجر ولوران ص ٤٧

عسكرية تمتد على نحو حثيث. وفي ٢٧ يوليو، أي بعد أحد عشر يوماً من تحذير صدام المعلن للكويت، تمركزت ثماني فرق تضم ما يقرب من مائة ألف جندي من أفضل الوحدات العراقية على الحدود المشتركة. وحتى ذلك الحين، كان كبار المسؤولين في واشنطن لا يزالون عند تصورهم بأن هذا الأمر يتوافق مع فكرة التخويف، ولا يرقى إلى الاستعداد للقيام بغزو حقيقي من شأنه أن يتطلب معدات اتصال أقوى، وقدراً أكبر من مخزون المدفعية والذخيرة(١٠)، ودعمت هذه الفكرة رسالة شخصية من مبارك لبوش يؤكد فيها للإدارة الأمريكية أنه ليست هناك ثمة مشكلة وتنصح الولايات المتحدة بعدم التدخل. وعلى ذلك بعث بوش برسالة إلى صدام يعده فيها بصداقة الولايات المتحدة، ويطلب من العراق أن يبادله بالمثل. وحملت الرسالة تحذيراً للرئيس العراقي من مواصلة «التهديدات التي تلوح بالقوة العسكرية أو بالصراع مع الكويت»، ولكنها تضمنت في الوقت نفسه التعبير عن الرغبة الواضحة في تحسين العلاقات مع بغداد(١١).

وعلى الرغم من أن بغداد قد ذكرت أن ثمة فرصة لتحقيق تسوية من خلال التفاوض، فإنها لم تتنازل عن أي من مطالبها. وفي حواره مع أمين عام جامعة الدول العربية، أكد طارق عزيز أهمية القمة الوشيكة، وإصرار مصر والسعودية على ضمان نجاحها. وبعث الملك فهد برسالة إلى أمير الكويت يعرب فيها عن أمله في الوصول إلى حل وسط، معرباً عن ثقته بأن:

«حكمتكم وبصيرتكم سوف تحقق أهدافنا نحن الأشقاء

(10) Woodward, The Commanders p. 212.

(١١) صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون ١٣ ـ ١٤ يوليو ١٩٩١

العرب إن شاء الله، في تضييق كل الخلافات وضمان نشر المودة والتفاهم بين الدولتين الشقيقتين»[١٢].

قبل الأمير فكرة عقد اجتماع قمة بين الكويت والعراق في جدة، غير أنه لم يبد أي نية لتقديم تنازلات للعراق. كما أنه لم يكن سعيداً بأن يسلم بأن الخطوة التالية بعد جدة يجب أن تكون بغداد، حيث من المنتظر أن يكون الوفد الكويتي في وضع سياسي ونفسي غير موات. وكان الأمير يعتقد أن مخاطر إرضاء صدام تفوق مخاطر الفشل في إرضائه. وفى ٢٥ يوليو (تموز) وصل للكويتيين تحذير من الملحق العسكري الكويتي في البصرة بأن الحرس الجمهوري العراقي يعتزم غزو الكويت كلها[١٣].

ولما تسربت الأخبار بأن العراق لم يخفف من مطالبه أو ضغوطه العسكرية، بدأ التوتر يتزايد مرة أخرى. وفي ٢٧ يوليو، نبه الأمريكيون الكويت ومصر والسعودية من أن هناك المزيد من عمليات تكثيف القوات والمعدات العراقية وفى ذلك اليوم، بدأ في جنيف اجتماع وزراء منظمة الأوبك، والذي طالب خلاله وزير البترول العراقي برفع سعر البرميل من ١٨ دولاراً إلى ٢٥ دولاراً، الأمر الذي يتعارض مع أوضاع السوق السائدة، التي كانت لا تزال تعاني من الإغراق، وأيضاً مع تصميم السعودية على الحفاظ على السعر عند مستوى «معقول»، من شأنه ألا يزيد التضخم في الدول الغربية. وفى المقابل، حقق المجتمعون ما تصوروا أنه اتفاق حاسم حول إجمالي حصص الإنتاج لمنظمة الأوبك، بحيث تبلغ ٢٢،٥

(١٢) الملفات السرية لسالينجر ولوران ص ٦٤

(١٣) أدلى العقيد سعيد مطر بهذا التصريح فى مؤتمر صحفي فى الثاني من مارس ١٩٩٠

مليون برميل يومياً، ووعدوا بتحري الصرامة في تنفيذ ذلك. غير أن صدام لم يكن لديه من المبررات ما يحمله على أن يأخذ الوعود الكويتية الجديدة مأخذ الجد(١٤). فقد ذكر أحد المصادر أن محادثة دارت بين وزير البترول الكويتي ونظيره العراقي في الاجتماع، قال خلالها وزير البترول العراقي «علانية وبأسلوب اتسم بالبعد عن اللياقة» إن الاتفاق الجديد لا يعني شيئاً(١٥). وفى اليوم نفسه، أرسل صدام رسالة إلى الكويت حملها ياسر عرفات تفيد أن صدام يعتزم أن يطلب، خلال اجتماع جدة الذي كان قد تقرر انعقاده في ٣١ يوليو، عشرة ملايين دولار كتعويض عن استغلال آبار بترول الرميلة، ووعد في المقابل أن يقوم بتخفيض قواته. وفى ٣١ يوليو، كتب أحد المحللين في وكالة المخابرات العسكرية في واشنطن تقريراً قال فيه إن «القوة العراقية لا تتناسب مع المهمة المعلنة، إذا كان المقصود منها الخداع». ولو أن الأمر كذلك، فإن الإجابة الوحيدة هي «أنه يعتزم استخدامها»(١٦).

وعندما تحدث بوش مع الملك حسين في ٢٨ يوليو، عبر بوش عن أمله في «ألا يتخطى الموقف حدود التعقل»، وهو ما أجاب عليه الملك بقوله «إنه ليس هناك إمكانية لحدوث ذلك، وأن الموقف لن يصل إلى هذه النقطة».

والحقيقة أن المشكلة الوحيدة في هذا التحليل هي أن هذا الهدف لم يبرز بوضوح على الإطلاق في أحاديث صدام حسين.

(١٤) جاء وصف الاجتماع فى كتاب حرب صدام من ص ١٠٢ إلى ص ١٠٤ تأليف Bulloch and Morris

(15) Ebinger and Banks, "OPEC in 1990" in Newsom (Ed), The Diplomatic Record, pp. 119/23.

(16) Woodward, The Commanders, pp. 21617.

سواء الخاصة أو العامة، حيث كانت كل مطالب العراق المباشرة تتركز على المال. وربما لو كان الأمريكيون قد أدركوا أن السبب وراء الأعمال العسكرية العراقية هو التخطيط للاستيلاء على الكويت، لكان هناك موقف حاسم. فقد كان الفكر السائد يتمثل في أن هذه القوة يتم حشدها لمجرد المناوشة، مما أسفر عن التعامل مع الموقف بقدر أكبر من التحفظ. وقد جاء فيما اعترف به مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية لاحقاً ما يلي:

«لم نكن نرغب في رسم خط أحمر للعراق على رمال تلك الصحراء. فالرأي العام الأمريكي لم يكن ليدعم قيامنا بنشر قوات في نزاع على أرض صحراوية تبلغ مساحتها عشرين ميلاً مربعاً. كما أنه لم يكن متوقعاً أن الدول العربية يمكن أن تدعم مثل ذلك الالتزام، والقاعدة هنا تقضي بألا تطلق التهديدات ما لم تكن قادراً على تنفيذها»(١٧).

كان المصريون والسعوديون يعلقون آمالهم على اجتماع جدة الوشيك ولم يكونوا يريدون من الولايات المتحدة أن تقدم على فعل أي شيء من شأنه أن يؤثر على نجاح الاجتماع. فقد كانت هناك حدود للمدى الذي تستطيع أن تصل إليه واشنطن مع حلفائها العرب الرئيسيين. كما أن خياراتها باستخدام القوة كانت أيضاً مقيدة. فبدون دعم من دول المنطقة، لن يمكنها إرسال قوات برية إلى المنطقة، كان وصولها سيستغرق أسابيع على أية حال، وإضافة إلى ذلك، فإن تجربة الإمارات العربية المتحدة كانت قد كشفت عن المشكلات التي يمكن أن تنتج عند محاولة إعطاء الدول دعماً

(١٧) نيويورك تايمز فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠

عسكرياً يفوق في حجمه ما تستطيع أن تعترف به علانية.

وهنا ظهرت على السطح كل أوجه الغموض والالتباس في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وتجاه العراق ذاته. فلم يكن في مقدور الإدارة الأمريكية تجاهل الضغوط العراقية على الكويت، ولكنها لم ترغب في الوقت ذاته في التخلي عن سياستها السابقة، حيث كانت لا تزال حريصة على الحصول على دعم صدام في مواجهة الإرهاب، وفى الترويج لرؤية معتدلة فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي. صحيح أن الإدارة الأمريكية كانت تدرك قوة صدام وقدرته على القيام بأعمال غير متوقعة، ولكنها كانت تأمل أن يكون متعقلاً في حساباته الإستراتيجية.

وهنا حتمت إدارة الأزمة التماشي مع الرؤية العربية السائدة، التي كانت لا تزال حريصة على تهيئة أفضل الظروف لإنجاح النهج التفاوضي. ونتيجة لذلك وجد مسؤولو الإدارة الأمريكية أنفسهم واقعين بين نارين. فهم من ناحية يريدون استمرار سياسة التصالح تجاه العراق، ومن ناحية أخرى، يتعين ردعه عن شن هجوم كان من الواضح عندئذ أنه استعد له. وفى ٢٧ يوليو، عندما صوت مجلس الشيوخ الأميركي بأغلبية ٨٠ صوتاً في مقابل ١٦ صوتاً لفرض عقوبات اقتصادية على العراق، بما في ذلك وقف تمتع العراق بضمان طول المدى لتغطية واردات قيمتها ١،٢ مليار دولار، عارضت الإدارة الأمريكية ذلك. وفي ٣١ يوليو، عندما ظل عضو الكونجرس لي هاميلتون يحاصر جون كيلي بأسئلته، أجاب قائلاً «ليس لدينا أي اتفاقية دفاع مع دول الخليج. وهذا أمر واضح. ونحن ندعم استقلال وأمن كل الدول الصديقة في المنطقة. وقد حافظنا، منذ إدارة الرئيس ترومان، على وجود قوات

بحرية في المنطقة لأن استقرارها أمر يهمنا. ونحن ندعو إلى إيجاد حل سلمي لكل النزاعات، كما أننا نعتقد أنه يتحتم احترام استقلال كل دولة من دول الخليج».

وعندما سئل عما يمكن أن يحدث لو اخترق العراق الحدود الكويتية، أجاب بأنه لا يستطيع أن يخوض في مثل هذا السؤال الافتراضي، وأضاف قائلاً «يكفي القول بأن ذلك من شأنه أن يثير بالغ قلقنا. ولكنني لا أستطيع أن اضرب بالغيب» ثم راح يؤكد أن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بمقتضى أية اتفاقية لاستخدام القوات الأمريكية. وكانت الرؤية السائدة عندئذ أن العقوبات الاقتصادية هي الأجدى وليس العمل العسكري.

وكان كل ذلك كفيلاً بأن يدعم قناعة صدام بأن الولايات المتحدة سوف تظل على موقفها غير العدائي في حالة هجوم العراق على الكويت. ونقل عن السفير العراقي لدى واشنطن قوله «إن مخاطر ردود الفعل الأمريكي محدودة في حالة التدخل في الكويت». وعلى ذلك، واصل صدام المفاوضات المتفق عليها مع الكويت وهو على ثقة من حياد الولايات المتحدة. ووصل أعضاء الوفد الكويتي إلى جدة، وهم يأخذون موقفاً يتسم بالتحدي، كما لم يكن من قبل، من مطالب العراق المالية، برغم توقع تشدد الموقف العراقي في بداية المحادثات، وهو ما صورته الصحافة العراقية على النحو التالي:

«العراق يحضر اجتماع جدة لاستعادة حقوقه، وليس لسماع أحاديث جديدة حول «الأخوة والتضامن» لا طائل منها».

وفى البداية، رحب ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، بالحاضرين، ولكنه انسحب عندما بدأت المفاوضات

الجادة وقام عزة إبراهيم، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي بقراءة بيان معد سلفاً، يعدد كل الاتهامات الموجهة للكويت. ثم رد عليه الأمير سعد العبد الله الصباح، ولي العهد الكويتي ورئيس الوفد، مفنداً مزاعم العراق. وفى نهاية الأمر، وصل النقاش إلى مسائل المال. وهنا بدأت المساومة. ويدعي العراق أن عزة إبراهيم طلب مبلغ عشرة مليارات دولار كتعويض عن استغلال حقل الرميلة، ولكنه كان على استعداد للوصول إلى تسوية تقضي بالحصول على هذا المبلغ في صورة قرض، إذا ما كانت الكويت غير قادرة على توفيره في صورة منحة. غير أن الكويتيين، وفقاً للمصادر العراقية، كانوا مصرين على إهانة العراق بعرض تسعة مليارات دولار «فقط». وكان من الطبيعي ألا يذعن عزة إبراهيم لمثل هذه الإهانة لاسيما وأنها تأتي من طرف أقل قوة، حتى عندما عرض السعوديون دفع الفرق.

أما الرواية الكويتية، فتقول إن عزة إبراهيم لم يقنع بمبلغ العشرة مليارات دولار، وإنما طالب أيضاً بتسليم بعض الأراضي المتنازع عليها للعراق، إلى جانب ضخ البترول من داخل الكويت مباشرة[١٨]. ورفض الكويتيون هذه المطالب، باعتبار أنه لا يتوافر لديهم مثل هذه المبالغ الضخمة، بل إن الجانب الكويتي اقترح، كبادرة لحسن النوايا، أن يبقي العراق في سجلاته على القروض التي تنازلت عنها الكويت، بهدف التعظيم من حجم أزمته الاقتصادية للحصول على شروط سداد أفضل من الجهات الدائنة الدولية. وأثار ذلك عزة إبراهيم، فغادر اجتماع القمة، متجاهلاً

(١٨) كتاب صدام حسين وأزمة الخليج ص ٢٠ تأليف Miller and Mylroie

مناشدة الكويت بألا يفعل ذلك، وترك جدة على الفور.

لم يتوقع الكويتيون أن يتوقف الاجتماع عند هذا الحد. فوافقوا (على مضض) على الذهاب إلى بغداد في الرابع من أغسطس، وهم لا يزالون على اعتقادهم بأن هذه القضايا يمكن تناولها مرة أخرى هناك. وفى ٣١ يوليو، نبه الملك حسين الأمريكيين إلى خطورة الموقف. فأخبر جورج بوش «بأن العراقيين غاضبون، ولكنني آمل أن يحدث شيئاً في سبيل تحقيق قدر أكبر من التعاون في المنطقة». وسأله الرئيس الأمريكي قائلاً «بدون حرب؟» وأجاب الملك حسين، «نعم»، وأنه يأمل في ذلك، وبعد التحدث مع الملك فهد في أول أغسطس، أصدرت الولايات المتحدة بياناً أعربت فيه عن أملها في أن يكون الاجتماع التالي أكثر نجاحاً عن سابقه، وألا تشهد الفترة القادمة أعمال قسر وترويع. فلم تكن واشنطن تريد أن يلقي اللوم عليها في إثارة أي أزمة. وكان الحزبان في الولايات المتحدة يريان أنه لا يزال هناك فرصة لإنقاذ الموقف. وقد أبلغ السفير العراقي جون كيلي أنه «ليس هناك ما يدعو إلى القلق. فنحن لن نتحرك ضد أي أحد»[(١٩)].

غير أنه، حتى قبل انهيار محادثات جدة، كانت الفرق العراقية الثلاث المدرعة المرابطة قبالة الكويت قد تفرقت، وتحركت حتى ثلاثة أميال من الحدود العراقية الكويتية، التي تم إغلاقها عندئذ. وبعد أن عاد عزة إبراهيم إلى العراق لإطلاع صدام على ما حدث، دعا الرئيس العراقي إلى عقد اجتماع فوري لمجلس قيادة الثورة وشن هجومه على الكويت.

(19) The Editors of the Time Magazine, Desert Storm: The War in the Persian Gulf, Boston, Little Brown & Co., 1991, p. 9

لماذا الغزو؟

ظل احتمال استيلاء العراق على الكويت قائماً منذ استقلال الإمارة. وعلى الرغم من عدم توافر أدلة تفيد بأنه صدام قد فكر بجدية في هذا الاتجاه قبل صيف ١٩٩٠، فإن هناك اعتقاداً بأن التخطيط لاحتلال الكويت بدأ قبل أغسطس (آب) ١٩٩٠ بخمسة أعوام بينما جرت تدريبات لهذا الغرض قبل عامين من الغزو[٢٠]، وقد يكون ذلك صحيحاً إذ أن المؤسسات العسكرية عادة ما تخطط لجميع الطوارئ حتى ولو كان بعضها من وحي الخيال تماماً، كما أن التخطيط الجدي لا يزيد عن كونه يتيح البدائل أمام القيادة السياسية، غير أنه في حالة ظهور مثل هذا البديل فإنه يداعب خيال رجال السياسة، ويبدأون في التفكير في الظروف التي تفرض اللجوء إلى ذلك البديل، وبالمثل فإنه في حالة العلم بوجود هذا البديل وبصفة خاصة من جانب الضحية المستهدفة فإن التخلي عنه يجعل من الصعب إحياءه في المستقبل.

عندما بدأ صدام الحشد العسكري في منتصف يوليو (تموز) عام ١٩٩٠، كان يعلم علم اليقين أنه يبدأ عملاً من المرجح جداً أن ينتهي باحتلال الكويت، وفى نفس الوقت الذي بدأت فيه الحشود العسكرية على حدود الكويت، أجريت تدريبات في وسط العراق على هجوم بالطائرات العامودية على مدينة الكويت بواسطة قوات خاصة، وهى العملية التي بدأ بها الغزو في الثاني من أغسطس، ويتردد أن مجموعة متقدمة من القوات الخاصة كانت ضمن وفد رياضي في زيارة تمت من قبل للكويت، وقد ساعدت في توجيه

(٢٠) صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون - ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠

الطائرات العامودية إلى أهدافها.

ومن المؤكد أن صدام توقع أن يكون الغزو شاملاً، إذ أن المطالب التي تقدم بها للكويتيين مراراً وتكراراً لم تكن لتقتصر على جزيرتي وربه وبوبيان، وليس هناك من دليل يشير إلى سعيه للاستيلاء على مساحة محدودة من الأرض، إذ من شأن ذلك أن يسمح لما تبقى من دولة الكويت بمواصلة حشد الرأى العالمي ضد العراق.

ويقول هيكل إن صدام قدم الموعد المحدد للغزو يومين، وإن منع الغزو كان يتطلب تنازلات غير عادية من الكويت، كما ذكر أن صدام كان مقتنعاً في ذلك الوقت بعدم جدوى الاستيلاء على الجزيرتين وحقل البترول فقط، وأن استمرار عائلة الصباح في الحكم سيحول الكويت إلى قاعدة عسكرية أمريكية، وعلى العكس كان يرى أن أياً من الدول العربية لن تجرؤ على طلب الدعم الأمريكي إذا ما ابتلع الكويت بالكامل(٢١).

وفيما أصبح السلوك الكويتي استفزازياً لصدام بشكل متزايد كان الأمر يتطلب تغييراً كاملاً ومفاجئاً في مواقف أمير الكويت حتى يتخلى صدام عن حملته. وانتابت الكويتيون خشية أن يؤدي الإذعان لابتزاز العراق في هذه المرحلة إلى تكراره.

غير أن فشل الكويت في استرضاء صدام أكد مصيرها المحتوم، إذ رأى صدام أن ذلك يؤكد اعتقاده الراسخ بأن الكويت دولة طفيلية تعيش على تضحيات العراق الهائلة بل اعتبر الموقف أيضاً تحدياً شخصياً من دويلة مجاورة، وكان رأي صدام أن الكويتيين لا يعاملونه بالاحترام الواجب، ولا يأخذون كلامه مأخذ

(٢١) محمد حسنين هيكل - أوهام النصر ص ١٩٢

الجد، وأنهم يمارسون لعبة التسويف والمماطلة معتقدين أن بإمكانهم التخلي عن مسؤولياتهم تجاه العراق.

ولعلنا ننظر لاستعداد صدام العلني لمواصلة الحوار على أنه مجرد تمويه بهدف اكتساب شرعية دولية للعمل العسكري المنتظر. ففي حالة إذعان الكويت كلياً لمطالب العراق في الحادي والثلاثين من يوليو، كان صدام سيجد صعوبة في غزو الكويت في اليوم التالي، ومن هذا المنطلق فإن التأكيدات التي صدرت ابتداء من الرابع والعشرين من شهر يوليو (تموز) فصاعداً، والتصعيد الإعلامي، والاتفاق على عملية التفاوض التي كان يفترض أن يكون اجتماع جدة بداية لها، كان ضماناً لعدم التوصل لحل وسط حيث أحس الكويتيون بالأمان وواصلوا عنادهم، وفي هذه المرحلة لم يكن صدام يسعى لحل وسط أو إنهاء الأزمة.

وهنا يثار تساؤل عما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة أو الغرب بصفة عامة القيام بمزيد من الإجراءات لمنع الغزو، ومن المهم في هذا الصدد ألا نؤكد على دور الغرب وننسى في غمار ذلك الدور الذي لعبته دول عربية مثل السعودية ومصر.

فمن المؤكد أن صدام كان مدركاً لاحتمال تدخل الولايات المتحدة، وقد سعى في رده على ما أبدته الولايات المتحدة من قلق إلى تهدئة مخاوفها، في نفس الوقت الذي حذر فيه من التدخل الأمريكي. ومع ذلك لم يغير موقفه تجاه أي قضية جوهرية، كما لم يتراجع عن حشد القوات العسكرية، فإن كان هدفه تهدئة الأمريكيين فقد نجح في ذلك، بل وتلقى دلائل نتيجة لذلك تشير إلى عزم الولايات المتحدة على مواصلة العلاقات الطيبة، وساير صدام الولايات المتحدة حتى تقع ضحية لوهم الاعتقاد بعدم وجود

احتمالات لانفجار الأزمة، وبالتالي لم تبذل أية محاولة من جانب واشنطن لتوجيه تحذير محدد بشأن رد الفعل المحتمل على أي عدوان. لكن صدام خدع نفسه كذلك في نهاية الأمر وهو يخوض أول مواجهة مع «النظام العالمي الجديد».

الحرب بموعد سابق:

بدأت الحرب في اليوم التالي لانتهاء المهلة المحددة في الساعة السابعة مساء يوم ١٦ يناير (كانون الثاني) بتوقيت واشنطن، وفى منتصف ليل نفس اليوم بتوقيت لندن، وفى الثالثة من صباح اليوم التالي بتوقيت الكويت والعراق، ولم تأت الحرب كمفاجأة أو أزمة اندلعت على حين غرة، أو نزاع قديم انفجر خلال خمسة وأربعين يوماً، بل كانت حرباً على موعد مسبق.

ففي الخامس عشر من يناير (كانون الثاني) وقع الرئيس بوش أمراً في نطاق اختصاصاته في مجال الأمن القومي يمنح وزير الدفاع ديك تشيني حرية التصرف، وأمراً تنفيذياً لبدء المعارك، إلا أنه لم يحدد موعداً، وفى اليوم التالي أكد الجيش أنه على استعداد لبدء الحرب في المساء. وقد جرت مشاورات في اللحظة الأخيرة بين الشركاء في التحالف لتأكيد الموعد، وتسلم السفراء خطابات رسمية لشرح الموقف من الدولة المضيفة، وفى واشنطن دعي السفير الكويتي إلى مبنى وزارة الخارجية بعد ساعات العمل الرسمية، وأبلغ أن تحرير بلاده سيبدأ خلال ساعتين، واتصل السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بالملك فهد، ونقل إليه رسالة رمزية متفقاً عليها تقول: «سيأتي صديقنا القديم سليمان في الساعة الثالثة صباحاً». وفى نفس الوقت سلمت بلاغات رسمية

ببدء الحرب إلى قيادات الكونجرس، واجتمع كبار أعضاء مجلس الشيوخ في مكتب روبرت دول، في محاولة لإخفاء أي مظاهر لاقتراب العمل العسكري. غير أن الأمر كان أكثر صعوبة بالنسبة لقيادات مجلس النواب، وتحدث رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور مع الرئيس بوش في الخامس عشر من يناير، بعد أن صوت البرلمان البريطاني على قرار يؤيد قرار الأمم المتحدة رقم ٦٧٨ ولم يعلم بتوقيت الحرب سوى جون ميجور ودوغلاس هيرد وكينغ والملكة اليزابيت، وكان ميجور قد اتفق مع بوش على الموعد خلال توجههما بالسيارة إلى كامب ديفيد في العشرين من ديسمبر.

ونفذت الضربة الجوية الأولى وفق جدول زمني محدد بمشاركة أكثر من أربعمائة طائرة، ومائة وستين طائرة تموين وطائرة قيادة، في عملية منظمة بعناية فائقة، وكانت أول مجموعة من طائرات بي ـ ٥٢ قد أقلعت قبل ١٢ ساعة من قاعدتها في لويزيانا وبدأت رحلتها عبر الأطلنطي والبحر المتوسط إلى شمال أفريقيا والبحر الأحمر، غير أن أول هجمات فعلية شنتها قوات خاصة بطائرات عامودية من طراز أباتشي، وقد دمرت ثمانية رادارات على الحدود العراقية مخصصة لحماية اثنين من رادارات الدفاع الجوي الرئيسية من الهجمات على ارتفاع منخفض، وقد زادت عمليات الحرب الإلكترونية من الارتباك الذي ساد العراق.

وأثناء مشاهدة قادة القوات الجوية محطة سي. ان. ان نظروا إلى ساعاتهم بعد تسع دقائق تماماً من بدء الغارة الجوية إذ أنه كان من المقرر في هذه اللحظة ضرب محطات الهاتف، وقد قطعت محطة سي. ان. ان بالفعل إرسالها لتعلن بدء الهجوم الرئيسي. وضربت الطائرات الشبح من طراز اف ـ ١١ . ٧ تدعمها صواريخ

كروز ثلاثة مراكز رئيسية للدفاع الجوي وبغداد، وشملت الأهداف في بغداد التي تغطي مساحة ٢٥٤ ميلاً مربعاً قصر الرئاسة، ومكاتب حكومية في وسط المدينة، ومطار صدام الدولي في الجنوب الغربي، وخلال ساعة واحدة ضربت الأهداف الرئيسية في بغداد، وقد شاركت ست وخمسون طائرة في الطلعة الأولى، وعادت جميعها سالمة وتنفس الصعداء جميع من كانوا ينتظرون الأنباء في واشنطن، وبعد قليل توجهت الطائرات من طراز أف ـ ١٥ إلى مواقع صواريخ سكود في غرب العراق، ولم تصب سوى واحدة من طائرات التحالف في الليلة الأولى للحرب، ورغم التوقعات الكثيرة التي صاحبت انتهاء المهلة التي حددتها الأمم المتحدة فإن عنصر المفاجأة التكتيكية قد تحقق.

وفى الساعات الأربع والعشرين الأولى نفذت أكثر من ١٣٠٠ طلعة كان نصيب القوات الجوية الأمريكية منها ثمانين في المائة، والبحرية ومشاة البحرية ثلاثة عشر في المائة، والقوات الجوية الملكية البريطانية أربعة في المائة وفرنسا والسعودية أثنين في المائة لكل منهما، وارتفع معدل الطلعات فيما بعد ليتراوح ما بين ألفين وثلاثة آلاف طلعة يومياً.

الفصل الثاني
العد التنازلي للأزمة

العد التنازلي للأزمة

شائعات الحرب:

استعد صدام حسين طويلا للقيام ببعض العمليات ضد الكويت، وبحلول مايو (أيار) ١٩٩٠ صدرت أوامره السرية بالاستعداد لغزو الكويت إلى فرق عسكرية أساسية من القوات التي أكسبتها الحرب صلابة (بل وربما أنهكت قواها)، وبدأ يهدد الأسرة الحاكمة في الكويت بمزيد من العلانية. وفى مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بغداد اتهم صدام حسين الدول التي تجاوزت حصص إنتاجها من البترول بأنها تشن «حرباً اقتصادية» على العراق، وكان ذلك الاتهام هجوماً - مغلفاً بغلالة رقيقة - على كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة لكونهما الدولتين المعروفتين آنذاك في منظمة الدول العربية المنتجة للبترول (أوابيك) بتجاوز حصة الانتاج. وبعد ذلك بأسبوع واحد، وعلى وجه التحديد في ٢٦ يوليو، اتهم طارق عزيز وزير خارجية العراق كلا من الكويت والإمارات العربية المتحدة صراحة بشن «هجوم مباشر» على العراق، ووجه إليهما عدة اتهامات أخرى منها انتهاك

الأراضي العراقية وتجاوز الحصص المقررة لإنتاج البترول. وكانت الكويت متهمة بسرقة البترول من حقل الرميلة الواقع على المناطق الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت وبالإصرار على انضمام الإمارات إليها في محاولة رفع أسعار البترول. «لقد كانت الحرب الاقتصادية المخيفة على أشده»(٢٢).

وفى ١٨ يوليو (تموز) زاد صدام من تصعيده للخلاف، فاتهم الكويت والإمارات العربية المتحدة بطعن العراق «بخنجر مسموم» وقال إنهما تسببتا في هبوط أسعار البترول، ولم تلتزما بحصص الانتاج التي قررتها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) وأغرقتا السوق بالبترول الرخيص، وإن الخسارة التي لحقت بالعراق من جراء ذلك بلغت ٤، ٢ بليون دولار، وهدد باتخاذ «اجراء فعال» إذا استمر الحال على ما هو عليه. وفى البداية، اتبع صدام هذا البيان بتقديم شكوى كتابية إلى جامعة الدول العربية، وتلى ذلك حشد القوات على طول الحدود مع الكويت. ورغم طلب وزير خارجية الكويت في ١٩ يوليو (تموز) تحكيم جامعة الدول العربية في النزاع الحدودي، اتضح أن الصراع يتصاعد بطريقة رهيبة عندما اتهم صدام دول الخليج بالتآمر مع أمريكا واسرائيل لضرب اقتصاد العراق والحد من قدرته العسكرية. وبدا صدام في حالة مزاجية لا تقبل حلاً وسطاً.

بينما أخذ صدام يصعد حربه النفسية، ظهرت بوادر الاستعداد في صفوف دول مجلس التعاون الخليجى، ورغم قيام المملكة العربية السعودية - أقوى دول المجلس عسكرياً - بإعلان التعبئة

(22) "Desert Despot Against the World", Insight, The Sunday Times", 5 August 1990, pp. 9-10.

العامة منذ ٢٣ يوليو، وأعلن مسؤولون كويتيون أن العراق إنما يسعى إلى إجبار دول مجلس التعاون الخليجي على الدخول في ديبلوماسية «دفتر الشيكات» وإرغام الدائنين على التنازل عن ديون العراق التي بلغت بلايين الدولارات بسبب الحرب مع إيران.

وبينما بدأت القوات الكويتية تتأهب، كانت القوات العراقية تحشد على الحدود. وفى ذلك الوقت بالذات، طالب وزراء منظمة الأوبيك بعقد اجتماع طارئ في جنيف، وتقدمت مفاوضاتهم بسرعة، تحت ظل تحركات صدام، للاتفاق على مستويات إنتاج مقبولة لجميع الدول الأعضاء الثلاثة عشر. وفى ٢٦ يوليو (تموز) أخذت حدود الانتاج والتصدير الصارمة الطابع الرسمى الموجه لخفض الانتاج ورفع أسعار النفط الخام، ووافقت كل من الكويت ودولة الإمارات على الالتزام بذلك القرار الذي أحدث زيادة حوالي خمسة دولارات في البرميل الواحد، ومع ذلك لم يقتنع صدام وقال محذرا إنه يجب على الكويت تلبية «حقوقه المشروعة»، وتتضمن هذه الحقوق شطب ديون حرب العراق، وتنازل الكويت عن سيادتها على جزيرتى وربه وبوبيان (لتتوفر للعراق موانئ أفضل تمكنها من تطوير أسطولها التجارى والعسكرى، ولتتخلص الدولة من الاعتماد على النقل البرى عن طريق المملكة العربية السعودية والأردن وتركيا) وتنازل الكويت عن جميع حقوقها في حقول آبار الرميلة.

مؤتمر جدة:

إزاء القلق المتزايد من احتمالات انهيار الموقف في الشرق الأوسط تماماً، أمضى الرئيس مبارك والملك حسين الأسبوع

الأخير من يوليو (تموز) في محاولة للتوسط بين طرفي الصراع، وعندما ازداد الموقف تدهوراً قام الملك حسين بزيارة سرية إلى بغداد في محاولة لإقناع صدام بالكف عن الحرب. وربما كان الملك يشعر أن الرئيس العراقي إنما يستعرض عضلاته شأنه في ذلك شأن الأنظمة العربية الراديكالية عند حسم خلافاتها مع دول عربية أخرى، إلا أن صدام ذهب هذه المرة إلى حد بعيد ربما يجر المنطقة كلها إلى حرب شاملة.

صدم الملك بما اكتشفه في بغداد ولقد كان صدام يعد لعمل عسكري شامل، ووقعت نداءات الملك على أذن صماء فعاد أدراجه وهو على يقين أن الغزو واقع لا محالة، واتصل بمبارك في القاهرة ليبثه مخاوفه، «ومن الغريب أنهما قررا الاحتفاظ بما اكتشفه حسين سراً بينهما»(٢٣). وطبقاً لمصادر عليا، فإن مبارك حذر حسين من احتمال قيام الولايات المتحدة أو اسرائيل بتوجيه ضربة وقائية ضد العراق ودخول منطقة الخليج في صراع إذا عرف الغرب بالحقيقة(٢٤). واستنتجا (خطأ كما تبين بعد ذلك) أن الأمل في تجنب الكارثة يتمثل في شن هجوم دبلوماسي سري ضد صدام.

وفى هذا الإطار اجتمع وفد كويتى مع وفد عراقى في جدة بالمملكة العربية السعودية، في الوقت الذي أشارت فيه مصادر الاستخبارات إلى حشد قوات عراقية قوامها مائة ألف رجل على طول الحدود الكويتية. ومن العجيب أن الحكومة الكويتية أصدرت في ذلك الوقت أوامر بإنهاء حالة التعبئة العامة رغم تحذيرات متكررة من ضباط كويتيين موثوق بهم في البصرة مفادها أن العراقيين يخططون

---

(23) The Sunday Times, Insight, p 9
(24) The Sunday Times, Insight, p 9

للهجوم، حتى إنهم توقعوا أن يتم الهجوم في الساعات الأولى من ٢ أغسطس. «وبذلك تعقدت العلاقات الإقليمية الراسخة وخاصة مع دول وكيانات عربية أخرى»(٢٥). وقد لا يتسنى استجلاء جميع الأسباب التي دعت الكويت إلى التشدد، ويمكن إرجاع ذلك الموقف إلى جملة الأسباب التي سبق ذكرها، وكذلك إلى اتخاذ قرار بتحديد الموقف النهائى حيال ابتزاز عسكري تمارسه الدول الكبرى. وعلى الجانب الآخر، كان من الواضح أن العراق لم تتوقع أبداً أن تحصل على تنازلات من الكويت، لأن المفاوضات لم تزد عن كونها وسيلة لإضفاء شرعية زائفة على الغزو المتعمد منذ مدة طويلة. وانهارت محادثات جدة، كما كان صدام يتوقع.

الغزو: ردود الفعل العربية:

فى الساعات الأولى من الثانى من أغسطس (آب ١٩٩٠)، وكما توقع الضابط الكويتي في البصرة، بدأ صدام حسين تنفيذ استراتيجيته التي خطط لها بأساليب هتلرية لضم جارته الضعيفة بالقوة.

ولم يكن بوسع الحرس الوطني الكويتي التصدى لمائة ألف من المحاربين الأقوياء ـ المعروفين بين دول المنطقة بأنهم «المستبدون في الشرق الأوسط» ـ وهم يتدفقون على الإمارة الصغيرة. وكانت المقاومة أقل تأثيراً لأن الجيش الكويتي وقت الغزو كان قد أنهى حالة التعبئة العامة. ورغم ذلك قاتل الجيش الكويتي الضعيف بكل شرف ضد هجوم على مستوى عال من التنسيق (فقد وصف المحللون العسكريون خطة الهجوم بأنها كانت

(25) Peterson, E.R., The Gulf Co-operation Council: Search for Unity in a Dynamic Region, Westview Press, Boulders London, 1988, pg.180.

وفق المفاهيم العسكرية الحديثة، وأن توقعات الاستخبارات كانت صحيحة عندما استبعدت احتمالات حدوث عمليات انتقامية أمريكية فورية). وجهت قوات الحرس الأميري المدربة نيران أسلحتها الخفيفة ضد الدبابات العراقية المتقدمة نحو قصر دسمان، حيث سقط معظم القتلى الكويتيين في تلك الليلة البالغ عددهم حوالى مائتى شخص وكان من بينهم أحد أخوة أمير الكويت وهو الشيخ فهد الأحمد الصباح الذي لقى حتفه ممسكاً بمسدسه على درج القصر، بينما تمكن أفراد أسرته من الفرار إلى المنفى. وعندما أدرك اليأس القوات الكويتية الأخرى سحبت أدراجها إلى المملكة العربية السعودية حاملة أسلحتها المتطورة حتى لا تقع في أيدى العراقيين، ولعلها تتمكن من القتال من أجل البقاء على قيد الحياة ولو ليوم آخر. وسيطرت القوات العراقية على الكويت في وقت قصير (انظر الملحق رقم ١)، دون أن تحرك شريكات الكويت في دول مجلس التعاون ساكناً، ولم يكن هنالك رد فعل مشترك، أو خطة مسبقة للتعامل مع هذا الحدث، أو مبادرات مشتركة، أو سياسة عسكرية منسقة. وباختصار شديد، مني مجلس التعاون الخليجي بالفشل الذريع كضامن للأمن الجماعي.

هذه الأحداث المريعة جعلت القادة العرب الآخرين يضاعفون جهودهم التفاوضية، وانضم ياسر عرفات إلى الرحلات المكوكية الدبلوماسية بعد تحذير أصدره الرئيس مبارك من العار الذي سيلحق بالعرب إذا فشلوا في إنهاء هذه الأزمة وسمحوا بالتدخل الأجنبي. أما الملك حسين فقد استمر في ممارسة سياسة التوازن الحذر بين صداقته الحميمة لصدام واستنكاره لغزو الكويت.

بدأ الزعماء العرب محاولتهم الأخيرة للتوصل إلى سلام عربى

قبل أن تأخذ الأزمة أبعاداً دولية فعلية. وكانت هناك محاولة لعقد مؤتمر قمة شرق أوسطية في جدة في الخامس من أغسطس (آب) لاستكمال عملية الوساطة التي بدأها حسني مبارك قبل الغزو العراقي. ولكن أمير الكويت رفض المشاركة في المحادثات قبل أن تنسحب القوات العراقية من بلاده، بينما أصر صدام على أن أسرة الصباح طردها من الكويت انقلاب داخلي. ورغم تأييد أربعة عشر دولة عربية من بينها المملكة العربية السعودية (دون الأردن) لقرار جامعة الدول العربية بإدانة الغزو، بدت وحدة الصف التي يحاول الزعماء العرب إقامتها بعيدة المنال، ومع توجه القوات العراقية نحو الحدود السعودية، بدأ القلق الشديد ينتاب المملكة العربية السعودية.

أصبح من المحتمل أن تكون المملكة العربية السعودية، العمود الفقرى لمجلس التعاون الخليجى، هي البند التالي على قائمة وجبة الطعام العراقية، وكان الأمل الوحيد يكمن نظرياً في قدرة القوات المسلحة السعودية، المعروفة بولائها وتسليحها الجيد، على التصدي والمقاومة. لكن العراقيين كانوا أكثر عدداً ويتمتعون بقدرة قتالية عالية، بينما لم تخضع القوات السعودية وغيرها من قوات دول الخليج، رغم ما تمتلكه من الأسلحة والعتاد، لأي اختبار حقيقى في الحرب. وهكذا بدت دول مجلس التعاون مشلولة أمام المبادئ التي تدعو إلى «الرفض التام لأى تدخل أجنبي في المنطقة أياً كان مصدره» والإصرار على وجه الخصوص «على إبعاد الأساطيل الحربية والقواعد العسكرية عن منطقة الخليج»[٢٦]، وسارعت السعودية إلى تدويل الأزمة. وفى

(٢٦) البيان الختامى للجلسة العادية الأولى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، ٢٦ مايو ١٩٨١

السادس من أغسطس، عندما بدأت القوات العراقية تحيط بالمواطنين البريطانيين والأمريكيين في الكويت، دعا العاهل السعودي الملك فهد «القوات الصديقة» إلى المملكة العربية السعودية لتعزيز قواتها الدفاعية.

المساعى العربية من أجل التسوية السلمية للأزمة

بمجرد أن اجتاحت القوات العراقية الحدود الكويتية في الساعات الأولى من فجر الثانى من أغسطس (آب) ١٩٩٠ اتصل الملك فهد، الذي هزته الصدمة، بالملك حسين وأخبره بضرورة «حث الرئيس صدام على قصر الغزو على الحدود المتنازع عليها بين الكويت والعراق إلى أن تتم تسوية النزاع كله بطريقة سلمية»[(٢٧)]. واستاء مبارك من لجوء العراق إلى القوة، حيث كان صدام قد وعده بعدم استخدام القوة (وقال صدام بعد ذلك أنه أخبر مبارك أنه لن يستخدم القوة قبل الاجتماع العراقي الكويتي في قمة جدة)[(٢٨)] وفى الطريق إلى الاسكندرية، اتصل الملك حسين بالرئيس بوش (وعلم أن بوش طلب التحدث إليه وإلى الرئيس مبارك). في ذلك الوقت، كان الرئيس بوش منزعجاً جداً من لجوء صدام إلى القوة، ورأى الرئيس الأميركي أن غزو الكويت «عدوان» وأصدر بياناً عاماً أعلن فيه ذلك. لقد تحدى صدام الولايات المتحدة، «وقال بوش للملك حسين إنه مستعد لقبول التحدى»[(٢٩)]. وأضاف بوش قوله إن الملك

(27) The Government of the Hashimite Kingdom of Jordan, White Paper, (Amman, 1991) pg.

(٢٨) راجع موسوعة حرب الخليج، لندن، ١٩٩٤، المجلد الثانى، ٥٩٧

(٢٩) مقابلة هيكل مع الملك حسين، (٢٨ ابريل ١٩٩١)، هيكل، حرب الخليج، ٣٨١

فهد لم يطلب المساعدة الأمريكية، وأن الكويت فقط هي التي طلبت المساعدة الفورية بعد بداية الغزو. ورد الملك حسين بأنه يريد إعطاء القادة العرب فرصة للتعامل مع الموقف، وطلب من الرئيس بوش مهلة لمدة «ثمان وأربعين ساعة فقط»[٣٠].

سعى القادة العرب الثلاثة الملك حسين والملك فهد والرئيس مبارك إلى إيجاد طريقة لإقناع صدام بأن الانسحاب من الكويت ضرورة مطلقة قبل أن تتدخل القوات الغربية وتقرر بنفسها كيف تحسم الأزمة. ورغم استياء مبارك من لجوء صدام إلى القوة (واعتقاده أن صدام قد أخل بوعده بعدم استخدام القوة)، اقترح الدعوة إلى قمة عربية مصغرة في جدة لمعالجة الموقف.

وشهدت الفترة من الثالث حتى العاشر من أغسطس (آب) عدة محاولات لحل القضية قام بها عدد من القادة العرب، تضمنت زيارات إلى بغداد والرياض، ولكن الشكوك بدأت تبدو في الأفق لتقسم الصف العربي إلى معسكرين. ولم يكن الملك فهد والرئيس مبارك متأكدين من استعداد صدام للانسحاب من الكويت، بينما أكد صدام للملك حسين وياسر عرفات (الذى زار بغداد أيضا) استعداده للانسحاب اذا انعقدت قمة عربية لمناقشة الأزمة. وفى نفس الوقت أثارت مهمة وزير الدفاع الأميركي ديك تشينى في جدة وهبوط قوات أمريكية في المملكة العربية السعودية شكوك صدام في الهدف من تلك المهمة، وجعلته يعلن ضم الكويت كدليل على عدم استعداده للانسحاب من الكويت تحت تهديد التدخل الأجنبى. وشعر صدام بالإهانة على وجه الخصوص عندما

(٣٠) هيكل، حرب الخليج، ٣٨٢/ ٨٣، حكومة الأردن White Paper. ٣ ـ ٤

أصدرت جامعة الدول العربية - في اجتماع دعا إليه مبارك في العاشر من أغسطس (آب) - قراراً يدين العراق ويطالبها بالانسحاب الفوري من الكويت وعودة حكومتها الشرعية (وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠). ويبدو أن الخلافات التي طفت فجأة على السطح بين الزعماء العرب قد أنهت احتمالات الوساطة العربية الجماعية، وقضت تقريباً على إمكانية الوصول إلى حل عربي لأزمة الخليج. ولكن الملك حسين، الذي ظل متمسكاً باعتقاده أن الأزمة قابلة للحل بالطرق السلمية، لم يتوقف أبداً عن عرض القيام بوساطة شخصية في عدة مناسبات لاحقة، ولكن دون طائل.

لم يكن رد صدام على نداء الملك حسين (فى ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٠) مشجعاً، فقد وافق على التحليل الذي أجراه الملك حسين لخلفية الأزمة، لكنه لم يوافق على الخيار الذي طرح للعراق. وقال صدام إن السؤال الذي طرحه الملك يجب أن يوجه إلى الطرف الآخر: ما الذي يريده الطرف الآخر من العراق؟ وقال صدام إنه سوف يقبل الحل العربي كما اقترح الملك حسين أثناء زيارته إلى بغداد في الثالث من أغسطس. أما البديل فهو عقد مؤتمر دولي لا يتوقف على أزمة الخليج فحسب بل يدرس مشاكل أخرى. وبالنسبة لرفض الاستيلاء على الأرض بالقوة، قال صدام إن ذلك جدير بالاحترام من حيث المبدأ ويجب تطبيقه في جميع الأحوال وليس على الكويت فقط. وفى هذا الخصوص، ألح صدام على وضع القضية الفلسطينية أمام المجتمع الدولى. ولكنه اشتكى من رفض الولايات المتحدة وبريطانيا اعتبار هذه الحالة شبيهة بالقضية الفلسطينية[٣١].

(31) Woodward, The Commanders, pg. 241.

ولم يهتز اعتقاد الملك حسين الراسخ بضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة لتفادي آثارها المدمرة على العالم العربي. وعندما باءت بالفشل جميع المحاولات للتوصل إلى حل عربي للأزمة، سعى إلى وسائل أخرى فطلب المساعدة من أعضاء التحالف الأوروبي ومن الاتحاد السوفييتي. وبعد زيارته بغداد في الرابع من ديسمبر، أعلنت الحكومة العراقية إطلاق سراح رعايا دول أجنبية، ولكن الفضل في ذلك لا يعود إلى الملك حسين وحده، فقد كانت هناك نداءات لصدام حسين من فيلي برانت المستشار الألماني الأسبق، وإدوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، ورمزي كلارك وجيسي جاكسون وهما اثنان من أبرز الشخصيات الأمريكية العامة.

وجاءت الفرصة الأخيرة الهامة لمحاولات الملك حسين السلمية في أعقاب مطالبة العديد من الدول بإعطاء المحاولات السلمية فرصة قبل استخدام القوة، فزار لندن وبون وروما وعدة عواصم أخرى للدعوة إلى تفادي الحرب وإعطاء جهود السلام فرصة أخيرة. كما حذر العراق من نتائج الحرب. وحتى بعد أن بدأت قوات التحالف الحرب، طالب الملك حسين بوضع حد للدمار الذي سببته الغارات الجوية ليس فقط للشعب العراقي بل والمواطنين الأردنيين. ورغم أن الجهود السلمية لم تحقق النجاح، كان الملك حسين دائماً يعتقد أن حرب الخليج ليست أمراً حتمياً.

مساعي الجامعة العربية

عندما نشبت أزمة الكويت الثانية ١٩٩٠ بشكل مفاجئ وغير متوقع، لم تكن جامعة الدول العربية قد استوعبت تماماً الصراع

العراقي الكويتي، ولم يكن لديها من الوقت ما يكفي للتعامل مع الخلافات الناشئة بين الزعماء العرب عند مناقشة تسوية هذه المشكلة. وجاء التدخل الغربي - في البداية من خلال الضغوط الدبلوماسية، وبعد ذلك عن طريق اللجوء إلى القوة - بطريقة سريعة ومتلاحقة لم تدع للزعماء العرب مجالاً لحسم القضية بالطرق السلمية.

فى الثانى من أغسطس، وقبل أن تصدر عن الأمم المتحدة قرارات العقوبات على العراق أسرع الزعماء العرب دون تخطيط يتحدثون عن السبل الممكنة لإقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت كخطوة لحل الأزمة باعتبارها قضية عربية. وكما جاء آنفا، كان هناك الكثير من التشويش وسوء الفهم فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية قبل أن يتفق الزعماء العرب أخيرا على مناقشة الأزمة في اجتماع لجامعة الدول العربية يعقد في العاشر من أغسطس. وحتى قبل انعقاد مجلس الجامعة، كانت هناك مشادات ومجادلات عاطفية بين الزعماء العرب حول مدى ضرورة عقد اجتماع لوزراء الخارجية لصياغة المقترحات التي تقدم إلى مجلس الجامعة. ونظراً للظروف الاستثنائية، رأى أمين الجامعة العربية (ربما بعد التشاور مع بعض الرؤساء العرب) أنه ليست هناك حاجة إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية(٣٢).

بدأ الاجتماع الذي طال انتظاره في الساعة السابعة والربع مساء برئاسة حسني مبارك رئيس الدولة المضيفة. وأعلن مبارك عن تقديم اقتراح سعودي بعقد اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية مصر

---

(٣٢) هيكل، حرب الخليج (القاهرة، ١٩٩٢)، ٤٣٢

وسوريا ولبنان ودول الخليج. وألقيت عدة كلمات من الرئيس الجزائري والشيخ جابر أمير الكويت ورئيس وزرائه، وسعدون حمادى نائب رئيس وزراء العراق وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. حذر الرئيس الجزائري من حتمية التدخل الأجنبي في حال عدم التوصل إلى تسوية للأزمة. وتبادل رئيس وزراء الكويت ونائب رئيس وزراء العراق الكلمات الحادة وتساءل كل منهما عن الدولة التي طعنت الأخرى في الظهر.

أدرك ياسر عرفات أن الاتهامات المتبادلة عقيمة ومضيعة للوقت، فطلب الكلمة بسرعة وقال: «عندي اقتراح عملي ناقشناه جميعا قبل هذا الاجتماع» واقترح تشكيل وفد ثلاثى ـ يضم ممثلاً عن دول مجلس التعاون العربي، وممثلاً عن دول مجلس التعاون الخليجي، وممثلاً عن دول المغرب العربي ـ ليحمل رسالة إلى بغداد ويطلب من صدام حسين الانسحاب من الكويت. وكان عرفات الذي سبق أن تحدث بالفعل مع صدام حول الانسحاب يعتقد أن صدور نداء من جامعة الدول العربية يحفظ ماء الوجه سيلقى قبول صدام بكل تأكيد. ولكن الموقف تعقد وقلت أهمية اقتراح عرفات بسبب بيان أعلنه راديو بغداد يناشد فيه الشعبين المصري والسعودي بالثورة ضد حكامهما، واتبع البيان نفس أسلوب عبد الناصر في تحريض الشعوب العربية على الإطاحة بحكامها. وكان ذلك خبراً غير متوقع لا يشجع أحداً على زيارة بغداد في ذلك الوقت المشحون بالتوترات. وتحدث الرئيس السوداني عن مخاطر التدخل الأجنبي الذي حذر منه الرئيس الجزائري بن جديد فقال «ينبغى ألا نترك الفرصة لأى وجود أجنبي على أرضنا». وهنا تحدث الرئيس السوري حافظ الأسد وذكره بأن

المسؤولين عن الوجود الأجنبي هم الذين احتلوا الكويت. وأفادت أنباء أن القوات الأجنبية في طريقها بالفعل إلى المملكة العربية السعودية، فوقف الملك فهد يشرح موقف السعودية بقوله:

«أخونا السوداني يخلط المسائل، ولم أكن أعتزم التعقيب على ما قال، إلا أننى أجد لزاماً على أن أفعل ذلك. القوات الموجودة حالياً في السعودية لن تستخدم ابدا لأي عمل عدواني ما لم تضطر للدفاع عن نفسها».

وكان الملك فهد قد أعلن في بيان بثه التليفزيون السعودي وجود قوات أجنبية وقال: «أتت هذه القوات من دول شقيقة (مسلمة) وقوى صديقة (أمريكا) وستبقى بصفة مؤقتة، لتساعد في الدفاع عن المملكة، وتشارك في التدريبات المشتركة، وستغادر المملكة حينما تطلب منها ذلك»[٣٣].

أدرك مبارك أن الاجتماع ربما يستمر هكذا إلى ما لا نهاية، فطلب التصويت على الاقتراح، فاعترض عرفات قائلا: «الرئيس مبارك، أرجو الانتظار، أرجو تأجيل التصويت»، لكن دون جدوى. وردد البعض أن مبارك فقد صبره ويريد فض الاجتماع، ولهذا السبب انسحب الوفد العراقي وأخذ طريقه مباشرة إلى المطار.

واعتبر التصويت في صالح القرار، فيما رأت بعض الوفود أنه غير ملزم لأنه يدخل في نطاق العمل الجماعى من أجل الأمن القومي ومن ثم ينبغى أن تكون الموافقة عليه بالإجماع، حيث ينص ميثاق الجامعة على أن القرارات لا تكون ملزمة ما لم تتم الموافقة

(٣٣) هيكل، حرب الخليج (القاهرة، ١٩٩٢)، ٤٣٤

عليها بالاجماع. وأمام صعوبة الحصول على الإجماع، تم تعديل القاعدة لتفيد أنه في حالة موافقة الأغلبية لا يكون القرار ملزماً إلا لمن صوت لصالح القرار. ولكن قاعدة الأغلبية لا تنطبق على القرارات المتعلقة بالاجراءات الجماعية للأمن القومي. وبعد فرز الأصوات بدقة، أعلن عن موافقة عشرة أصوات على القرار مقابل تسعة أصوات بين معترض وممتنع ومتحفظ.

ويمكن تلخيص بنود القرار فيما يلي:

١) إدانة العدوان على الكويت ومطالبة العراق بسحب قواته إلى مواقعها قبل الأول من أغسطس.

٢) التأكيد على سيادة واستقلال ووحدة أراضي الكويت بوصفها دولة عضواً في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، والمطالبة بعودة حكومة الكويت الشرعية. وأيد القرار الاجراءات التي تتخذها حكومة الكويت لاستعادة أراضي الكويت وسيادتها واستقلالها.

٣) إدانة التهديدات العراقية لدول الخليج العربي الأخرى ونشر القوات العراقية على الحدود مع السعودية. وأيد القرار حق المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى في الدفاع عن نفسها بموجب المادة (٢) من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى، والمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦٠ الصادر في الثانى من أغسطس (آب) ١٩٩٠.

٤) الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بنشر قوات عربية لمساعدة قواتها المسلحة في الدفاع عن ترابها وسلامة اراضيها ضد العدوان الخارجي.

أكد قرار الجامعة العربية مجدداً القرار رقم ٦٦٠ الصادر عن الأمم المتحدة، ولكنه وقف عاجزاً أمام العقوبات الاقتصادية التي فرضها قرار الأمم المتحدة رقم ٦٦٢، وتناول ذلك بحساسية حيث طالب بالمزيد من المفاوضات لإقناع العراق بسحب قواته والدخول في مفاوضات مع الكويت لحسم الخلافات القائمة حول الديون والبترول والحدود. ولم تقم الجامعة بمجهودات جدية لتنفيذ قرارها، فقد انقسمت الدول العربية إلى معسكرين، وتفاقمت بينهم الخلافات. إلا أن أبواب المحاولات الفردية للتوصل إلى صيغة تحفظ ماء الوجه ظلت مفتوحة على مصراعيها، وقد أشرنا إليها، ومع ذلك ليس هناك من يزعم تحقيق أي نجاح في هذا المجال.

دور التنظيمات الإقليمية العربية

قبل أن تدلى الأمم المتحدة بدلوها في أزمة الاجتياح العراقي للكويت، كان الزعماء العرب يتعاملون معها على أمل تسويتها قبل أن تصبح ذريعة للتدخل الأجنبي. وكانت هناك أربع منظمات عربية إقليمية تتعامل منفردة أو مشتركة مع الأزمة وفق معايير واجراءات كل منها. ولكن المنظمتين الاقليميتين الوحيدتين اللتين أخذتا أزمة الخليج مأخذ الجد هما جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وكان بوسعهما حل الأزمة لولا تدخل القوى الغربية وعدم إتاحة الوقت الكافى أمام الزعماء العرب لحسمها بأساليبهم ووسائلهم التي تتطلب الكثير من الوقت. أما المنظمتان العربيتان الإقليميتان الأخريان وهما مجلس التعاون الخليجي (الذى يضم كلا من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان)، ومجلس التعاون العربي

(ويضم العراق والأردن ومصر واليمن) فلم تتعاملا مع أزمة الخليج بشكل مباشر لأن الأزمة كانت مطروحة للبحث أمام جامعة الدول العربية التي تضم كافة أعضاء مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي.

دور الأمم المتحدة

لعبت الأمم المتحدة دوراً فريداً متميزاً إبان أزمة الخليج، فالقرارات التي أصدرتها والوضوح الذي تميز به اعتماد هذه القرارات كان أمراً منقطع النظير. وما إن شرع العراق في غزو الكويت في الثاني من أغسطس (آب) عام ١٩٩٠ حتى اجتمع مجلس الأمن في ذات اليوم واعتمد أول قرار ملزم يدين العراق ويقضي بانسحابه من الكويت «على الفور دون قيد أو شرط» استجابة لنداء وجهه كل من الشيخ جابر أمير الكويت والشيخ سعد رئيس وزراء الكويت الذي غادرها فور وقوع الغزو إلى المملكة العربية السعودية. بناء على طلب من السفير الكويتي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش تعليماته إلى وزارة الخارجية الأمريكية بعرض القضية على مجلس الأمن.

وفي الحال بدأ الوفد الأميركي لدى الأمم المتحدة حركة نشاط واسعة، أسفرت عن انعقاد اجتماع غير رسمي ضم عدداً من الدول الأعضاء في مجلس الأمن وإعداد مشروع قرار بالتشاور مع مندوب الكويت لدى الأمم المتحدة أيدته الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا ودول أخرى أعضاء في المجلس، ثم عُرض رسمياً على رئيس مجلس الأمن. وقد وجهت الدعوة إلى كل من مندوب الكويت ومندوب العراق لدى الأمم

المتحدة للاشتراك في المناقشات الدائرة حول الغزو أثناء اجتماع المجلس في مساء الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠، على الرغم من كون الدولتين غير عضوين في مجلس الأمن.

وكان أول المتحدثين في هذا الموضوع هو محمد أبو الحسن مندوب الكويت الذي ألقى كلمة بالغة الشدة باللغة العربية أعقبها بعرض لقضية دولته قال فيه: «إننا نناشد مجلس الأمن أن يتخذ إجراءاً فورياً لوقف هذا الغزو وأن ينفذ مهمته مستخدماً كل السبل المتاحة بما يضمن انسحاب العراق على الفور دون قيد أو شرط إلى الحدود الدولية التي كانت قائمة قبل الغزو مباشرة. والكويت تناشد مجلس الأمن وتستحثه باسم عدالة الأمم المتحدة أن تعتمد قراراً يستند إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وإلى القوانين والأعراف الدولية».

فضلاً عن ذلك، فقد أتيح لمندوب العراق وعضو الوفد العراقي لدى الأمم المتحدة عرض قضية حكومته على المنظمة الدولية. وبعد أن ألقى كلمة قصيرة باللغة العربية، تلى على الحاضرين بياناً كان قد تلقاه تواً من العراق جاء فيه ما يلي: «بادئ ذي بدء، فإن ما يحدث في الكويت عبارة عن أمور داخلية لا دخل للعراق فيها. وثانياً فإن حكومة الكويت الحرة المؤقتة طلبت إلى حكومتي مد يد المساعدة على هذا الأساس وحده دون غيره. وثالثاً فإن الحكومة العراقية تحمست مصرحة بأنه ليس للعراق أي هدف أو مبتغى في الكويت، وأن ما يحرص عليه هو إقامة علاقات حسن جوار ودية مع الكويت. ورابعاً فإن الكويتيين وحدهم هم الذين سيقررون مصيرهم ومستقبلهم في نهاية المطاف. لسوف تنسحب القوات العراقية من الكويت بمجرد استتباب الأمن هناك، وهذا هو

عين الطلب الذي تقدمت به أول حكومة حرة مؤقتة في الكويت، ونأمل ألا يستغرق ذلك اكثر من أيام قليلة أو أسابيع معدودة على أقل تقدير. وخامساً فإن ثمة تقارير تفيد بأن الحكومة الكويتية السابقة قد أُطيح بها وأن حكومة جديدة شُكلت لتحل محل القديمة، ولذا فإن الشخص الذي يحتل مقعد الكويت هنا لا يمثل أحداً ولا يمكن اعتماده رسمياً على الإطلاق. وسادساً فإن حكومتى ترفض تدخل الولايات المتحدة السافر فيما يجرى من أحداث، وهذا التدخل يدل مجدداً على التنسيق والتواطؤ بين الحكومة الأمريكية وحكومة الكويت السابقة».

ويحدو حكومة بلادى الأمل في أن يتغير النظام على الفور في الكويت وأن يقرر الكويتيون مصيرهم بعيداً عن أي تدخل خارجى من أي نوع. .

فضلاً عن ذلك، فإن تصريح مندوب العراق لم يُؤخذ على ظاهر القول، وأدت إشارته إلى «حكومة الكويت الحرة المؤقتة» والتى يبدو أنها أُعلنت عقب غزو الكويت إلى صدور بعض الملاحظات التهكمية من جانب كل[٣٤] من بيكرنج المندوب الأميركي وتيكيل المندوب البريطانى.

وقد أعلن مندوب الولايات المتحدة أن حكومته «سوف تساند الكويت وتعضدها». أما مندوبو فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي فقد عززوا الموقف الأميركي شاجبين لجوء العراق إلى القوة من حيث المبدأ وإن أكدوا على الحاجة إلى تسوية النزاع سلمياً ورحبوا بالوساطة التي عرضت الدول العربية القيام بها. وعملاً بالمادتين

(٣٤) Lauterpacht, الأزمة الكويتية: الوثائق الأساسية (كمبردج ١٩٩٠) لبيان أبو الحسن ٩٠ ـ ١٠٠

٣٩، ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، فقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٦٦٠ (١٩٩٠) بموجبه:

١ - أدان غزو العراق للكويت.

٢ - طالب العراق بسحب كافة قواته على الفور ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تحتلها في أول أغسطس (آب) ١٩٩٠

٣ - ناشد العراق والكويت أن تسرعا في إجراء مفاوضات مكثفة «لتسوية الخلافات بينهما».

قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ (١٩٩٠): استخدام القوة

قبل انتهاء شهر نوفمبر، بدا في الأفق أن الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن قد أجمعوا على أنه قد آن الأوان لاستخدام القوة بسبب عدم إظهار العراق أية بادرة للانصياع لقرارات مجلس الأمن القاضية بانسحابه من الكويت. وإبان هذا الشهر حل الدور على مندوب الولايات المتحدة لترأس اجتماع مجلس الأمن وفقاً لقاعدة تناوب مقعد الرئاسة (بالترتيب الأبجدي) شهرياً. وأعد مشروع القرار رقم ٦٧٨ (١٩٩٠)، والذى تبنته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي وكندا (انظر الملحق رقم٢)، للعرض على مجلس الأمن أثناء اجتماعه في التاسع والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠ وقرر جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي ترأس الوفد الأميركي واجتماع مجلس الأمن. ووجه أمين عام الأمم المتحدة دعوة إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن لحضور هذا الاجتماع التاريخي. وحضر الاجتماع بالترتيب الأبجدي «الإنجليزي» وزراء خارجية كندا والصين وروسيا وكولومبيا وإثيوبيا وفنلندة وفرنسا وماليزيا ورومانيا والاتحاد

السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وزائير. ومثل كوت ديفوار واليمن - الدولتين العضوين - رئيسا بعثتي الدولتين.

وفى الكلمة الافتتاحية التي رحب فيها جيمس بيكر بوزراء خارجية اثنتي عشرة دولة استشهد بخطاب ألقاه أحد رؤساء الدول السابقين في جنيف قبل خمسة وخمسين عاماً قال فيه «لم يسبق أن وقع شعب ضحية لظلم من هذا النوع وأن يتعرض لتهديد بالاستسلام للمعتدي كالذي يجري حالياً، واستطرد قائلاً إن كل الوسائل الهمجية قد استخدمت ضد أناس أبرياء لا ذنب لهم. . . »

وقال بيكر إنه كان باستطاعة أمير الكويت أن يدلي بتصريح كهذا، ولكنه لم يفعل. فالتصريح لم يصدر عام ١٩٩٠، بل في عام ١٩٣٦ على لسان هيلاسلاسي زعيم أثيوبيا والرجل الذي شهد غزو بلاده واحتلالها، تماماً كالغزو الوحشي الذي تعرضت له الكويت منذ الثاني من أغسطس (آب) عام ١٩٩٠ . وكان نداء هيلاسلاسي إلى عصبة الأمم قد ذهب مع الأسف أدراج الرياح ولم يعره أحد التفاتاً[٣٥].

وها هو التاريخ يمنحنا فرصة أخرى كى لا نجعل الأمم المتحدة تنحو منحى عصبة الأمم. ويجب أن يكون هدفنا اليوم هو إقناع صدام حسين بأن المطالب العادلة الإنسانية التي تقدم بها كل من مجلس الأمن والمجتمع الدولي لا يمكن تجاهلها. وإن لم يتراجع العراق بالوسائل السلمية، أُتخذت التدابير الضرورية بما فيها استخدام القوة. وعلينا أن نطرح الخيارين على صدام حسين بأسلوب صريح لا لبس فيه».

---

(35) Lauterpacht, The Kuwait Crisis, P.100

وكانت كلمات بيكر أيضاً موجهة إلى مجموعة من الحاضرين من أعضاء مجلس الأمن مذكراً إياهم بأن الهدف ينبغى أن يكون تحقيق «السلام والعدل في كل أرجاء المعمورة». وأصدر كل من الشيخ صباح وعبد الأمير الأنباري تصريحين أكدا فيهما على مسألتي السلم والعدل من حيث المبدأ. وتقدم الشيخ صباح بشكوى مؤداها أن الكويت راحت ضحية العدوان والمذابح الوحشية مما حدا بها إلى تأييد مشروع القرار الذي كان «السبيل الوحيد لضمان استعادة الكويت لحقها المسلوب». أما الأنباري فقد ركز على مسألتين: الأولى هي المسألة القانونية التي كان قد أشار إليها من قبل بخصوص المادة ٥١ التي تجيز استخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس فحسب. والثانية هي المسألة السياسية التي أشار فيها إلى الإدعاء الموجه إلى دولته بأنها لم ترد السلام، وهو الإدعاء الذي اعترض عليه بشدة قائلاً إن «هذا موقف مغرض» بينما كانت حكومته قد أعلنت بالفعل أنها تريد السلام شريطة أن يكون «سلاماً شاملاً دائماً عادلاً». وأنهى تصريحه قائلاً «لو فرضت الولايات المتحدة حرباً علينا، فهذا قدرنا لا مهرب منه ولا فكاك»، ثم أردف قائلاً «إن شعبنا لن يركع ولن تنحني له هامة ما دام يحمي حقه في مواجهة الظلم والطغيان».

ومن ناحية أخرى فإن مندوبي اليمن وكوبا أعلنا أنهما سيصوتان ضد مشروع القرار. وصرح الأشطل مندوب اليمن بأن حكومته وإن كانت أيدت بالفعل مشروع القرار الداعي إلى انسحاب العراق من الكويت، فإنها تشدد على أن السعي إلى حل عربي للمشكلة هو أفضل ما يوافق دولته ويرضيها. ولما كانت اليمن قد أعلنت بالفعل أنها تسعى إلى حل سلمي عربي، فإنه يشُق عليها

تأييد حل يجيز استخدام القوة. ولهذا السبب قررت اليمن التصويت ضد مشروع القرار. وصرح مندوب كوبا بأن حكومته أدانت غزو الكويت، بيد أنها دعت إلى البحث عن طرق سلمية لتنفيذ انسحاب القوات العراقية. ولهذا السبب «فإن كوبا ترى أنه ليس من الحكمة اعتماد قرار ينطوى على إعلان فعلي لشن الحرب». ومن ثم صوتت كوبا ضد القرار كما فعلت اليمن. وفى ذات الوقت سار أعضاء آخرون في مجلس الأمن في فلك بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وفجر امتناع الصين عن التصويت على القرار رقم ٦٧٨ تساؤلاً حول صلاحية تطبيق القرار وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وتبين الدراسة الفاحصة للمادة ٣٧ (٣) أن امتناع عضو دائم واحد في مجلس الأمن عن التصويت قد يؤدي إلى عدم استيفاء الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٧ (٣) من الميثاق والتي تقول: «تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة (عدا المسائل الإجرائية) بموافقة أصوات تسعة يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين[٣٦] متفقة».

غير أن مجلس الأمن استخدم فكرة «الصوت» ليشرح أن معنى «الامتناع» لا يحمل مضموناً سلبياً في عملية التصويت، مع أن فكرة «الصوت» لا تندرج تحت المادة ٢٧ بحيث تحدد معنى الامتناع. وما لم يعدل الميثاق ليجيز استخدام «صوت» من الأصوات، فإن امتناع عضو أو أكثر يعنى أن اتفاق أصوات الأعضاء الدائمين كافة هو أمر لا يزال ضرورياً لأي قرار يُراد له صفة الإلزام.

(36) Lauterpacht, The Kuwait Crisis PP. 159-160
Lauterpacht, The Kuwait Crisis PP. 161-163

الفصل الثالث

أوضاع ما بعد الحرب

آفاق تحقيق السلام في الشرق الأوسط

أوضاع ما بعد الحرب

آفاق تحقيق السلام في الشرق الأوسط

كانت حرب الخليج ضارية عنيفة على قصر مدتها، إذ تكبدت القوات المتحاربة في مسرحي عمليات الكويت والعراق خسائر لم يسبق لها مثيل خلال فترة وجيزة. فضلاً عن ذلك فإن الصواريخ التي أطلقتها العراق على إسرائيل كانت تنذر بتوسيع نطاق المعارك إلى ما يماثل حقاً معركة أرماجيدون الشهيرة. ودون أي توقع أدرك العالم العواقب الوخيمة لاحتمالية تحول الصراع العربي الإسرائيلي إلى حرب شاملة. وبدا أن حكومة بوش قد أصابتها الصدمة عندما تخيلت ما يمكن أن يتطور إليه سيناريو الأحداث آنذاك، وبالتالي ما يمكن أن تؤول إليه فكرة تحقيق تسوية سلمية شاملة للصراع في منطقة الشرق الأوسط.

وفى أعقاب الحرب هلل العالم كله للولايات المتحدة وحلفائها، على الأقل في بداية الأمر. وفى داخل الولايات المتحدة وجد الرئيس بوش نفسه يحظى بشعبية منقطعة النظير، وأحست إدارة بوش أنها تواجه موقفاً لم يسبق لها أن واجهته. فأولاً وبالنظر إلى الاتحاد السوفيتي المتخبط المتداعي، بات جلياً أن الولايات

المتحدة بدأت تظهر كقوة عظمى وحيدة في العالم وفى يدها آلة الحرب تعزز وضعها وتقويه. وثانياً فإن النجاح المذهل الذي حققته أمريكا خارج حدودها في أول «نزهة» عسكرية كبيرة منذ حرب فيتنام (باعتبار أن عمليات جرينادا وباناما لم تعدوا كونها مغامرات هزلية) كان يعني أن النزعة الطبيعية الانعزالية للأمريكيين قد تلاشت في الوقت الراهن على الأقل. فضلاً عن ذلك فإن وضع «السلام الأمريكي المجيد» الذي أراد الرئيس بوش أن يرسي دعائمه قد أطلق عليه اسم «النظام العالمى الجديد»، وهو النظام الذي ألمح إليه الرئيس بوش في خطب عديدة قبل الحرب وبعدها. وفى أول خطاب للرئيس بوش أمام الكونجرس عقب الحرب حدد خطته المبشرة بنظام عالمي جديد في الشرق الأوسط. وكان من المقرر أن تشتمل هذه الخطة على ثلاث مراحل متضمنة تدابير معينة للإشراف على تدفق الأسلحة إلى المنطقة ووضع نظام أمنى جديد لها وإحلال سلام عادل وشامل في المنطقة بما في ذلك إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية المستعصية. وصرح الرئيس بوش قائلاً: لقد آن الأوان لوضع حد للصراع العربي الإسرائيلى........ وتحقيق سلام شامل (فى الشرق الأوسط) يستند إلى قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام...... وتوفير الأمن لإسرائيل والاعتراف في ذات الوقت بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ومضى بوش مستشهداً بوقائع الحرب ليوضح أن الاعتبارات الجغرافية أو القوة العسكرية أو كلتيهما لم تعد في العصور الحديثة ضمانة لأمن أي بلد من البلدان. وبعد يومين بدأ بيكر أول جولة من جولاته في الشرق الأوسط. وبعد أن قام بأربع رحلات في شهرين

كان على وزير الخارجية الأميركي أن يحقق التقارب بين طرفي الصراع ويجمعهما معاً. ولم تثمر جهوده لأن عبارة «نظام عالمي جديد» ـ التي كانت تبدو عبارة نبيلة سامية في أعقاب حرب الخليج ـ كانت في واقع الأمر تحمل مغزى مبهماً يسمح لأي طرف من طرفي النزاع في الشرق الأوسط أن يفسرها على هواه.

وليس أدل على غموض هذه العبارة واللبس الذي أثارته من ذلك الذي حدث أثناء مقابلة بوش لمجموعة من مندوبي الصحافة العربية في الثامن من مارس (اذار) ١٩٩١ . هناك صرح الرئيس بأن القضية هي حل المشكلة الفلسطينية وأنه على الأمم المتحدة أن تضع الإطار اللازم للحل أو على الأقل لا يكون هذا هو الحل الوحيد. غير أن الأمر يكتنفه بعضاً من الأشياء المشتركة، أشياء اتفقت عليها الدول العربية وإن كانت عرضة لمشكلات عديدة تتعلق بالتفسير. وهناك بالقطع أرضية مشتركة تبدأ منها المناقشات. لا يمكن لحالة الحرب هذه أن تدوم إلى أبد الآبدين. وأعني أننا نمر الآن بمرحلة نبرأ فيها ونشفى من عللنا المزمنة. ولنكن عاملاً مساعداً للتغلب على العداوات القديمة، ولابد من إيجاد حل للقضية الفلسطينية. ونحن بلا شك مهيؤون لأن نلعب دوراً مفيداً في هذا الصدد، وأكرر أن كافة الأطراف المعنية في سبيلها الآن للتحرك قدماً نحو بحث كل الجوانب المتصلة بهذه القضية.

ولدى الإسرائيليين والوفود العربية المختلفة أفكار ثابتة حول شكل أي مؤتمر سلام يعقد ونطاق عمله. ولقد أرادت إسرائيل عقد مؤتمر محدود في حجمه ونطاق عمله تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية وربما بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتي المتداعي. ودأبت الحكومة الإسرائيلية أو كادت تعارض اشتراك الولايات

المتحدة في أي مؤتمر سلام شرق أوسطى معارضة لا يوجد ما يبررها. وسبق لشامير ـ رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتذاك ـ أن أظهر بجلاء مشاعره الحقيقية إزاء هذه المسألة عندما ذكر أن إسرائيل عانت الأمرين من موقف الأمم المتحدة ولا سيما قرار الجمعية العامة في ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٥ الذي يساوى بين الصهيونية والعنصرية (وهو القرار الذي ألغى في ١٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩١ لإيجاد مناخ يؤدي إلى تحقيق السلام في المنطقة).

فضلاً عن ذلك فقد أعلنت إسرائيل عن تفضيلها إجراء مفاوضات ثنائية مع كل عدو من أعدائها العرب على حدة حول الخيار المطروح لعقد مؤتمر جامع شامل، مستشهداً باتفاقيات كامب ديفيد كدليل على نجاح المنهج السابق تبنيه. وأكدت إسرائيل على أن المباحثات الثنائية في محفل محدود لا تعطي فرصة لأية نزعة لاتخاذ مواقف يستفيد منها قطاع أوسع من الأطراف المختلفة.

وفيما يتعلق بالمباحثات مع الفلسطينيين، فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية في البداية التباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع الفلسطينيين من القدس الشرقية مبررة ذلك بأن فلسطيني القدس الشرقية يشكلون جزءاً من إسرائيل وأن سكانها العرب هم من الإسرائيليين العرب. وفيما يتعلق بإنشاء دولة فلسطينية، فقد جاء على لسان دافيد كيمحي (الذى كان آنذاك سفيراً متجولاً) أن «حكومة شامير تعتبر الأردن إسرائيل والعكس بالعكس، وتشعر أن مشكلة افتقاد الفلسطينيين للأرض يمكن حلها في إطار تنازل أردني».

وأخيراً وفيما يختص بمسألة الأرض مقابل السلام، فقد تشددت حكومة شامير في رفضها القاطع لهذه الفكرة ومضت

تكثف من إنشاء مستوطنات يهودية جديدة في الأراضي المحتلة. وخلاصة القول أن حكومة شامير استمرت في تعنتها إزاء مسألة السلام، بمعنى أنها لم تتعلم شيئاً ولم تنس شيئاً. أما العرب الذين كانوا طرفاً في المباحثات مع إسرائيل فقد كانوا هم الذين لديهم مصلحة مباشرة في المفاوضات العربية الإسرائيلية، وهم بالتحديد سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيون. وتمثل الموقف المشترك فيما يلي: أنهم أيدوا أولاً عقد مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة تقوم فيه أوروبا بدور مكثف أثناء المفاوضات. وكانت الفكرة وراء ذلك هي محاولة إيجاد راع محايد للمفاوضات يمكن في ظله تحقيق أماني العرب على نحو عادل منصف - وهو أمر شعر العرب أنه لن يحدث إذا لعبت الولايات المتحدة فيه دور الراعي الرئيسي. كما أكد العرب على أن مبدأ «الأرض مقابل السلام» هو حجر الزاوية في موقفهم التفاوضي، وأن تهديد العرب لإسرائيل لن يتوقف وحالة الحرب الدائمة لن تنتهي أبداً إلا إذ أُعيدت الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ . وفيما يتصل بالفلسطينيين، فقد أعربوا بجلاء عن استيائهم لمحاولات إسرائيل الاحتيال عليهم باستبعادهم إلى الأردن مصرحين بأن سعي إسرائيل إلى إقصاء القدس الشرقية من المفاوضات إنما هو سعي في ذات الوقت إلى إضفاء الصبغة الشرعية على ضمها غير القانوني لها. وفى أكتوبر ١٩٩١ استأنف الاتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل في سبيل تسهيل تحقيق السلام في المنطقة، وهى خطوة أرضت إسرائيل وشجعت الحكومة الإسرائيلية على قبول فكرة عقد مؤتمر سلام ترعاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في آن واحد.

كما أرضت أيضاً الدول العربية على أساس أن أي توسيع

لنطاق رعاية مؤتمر السلام المنتظر سيكون أفضل من رعاية الولايات المتحدة له منفردة.

وعلى الفور أُرسلت خطابات دعوة من الرئيسين بوش وجورباتشوف لكل الأطراف المعنية لحضور مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط يعقد في مدريد يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ . وجاء في خطابات الدعوة أن «المفاوضات الثنائية المباشرة سوف تبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر، وأن العملية التي ستبدأ في مدريد ستكون استمراراً للمباحثات التي عُقدت في واشنطن وموسكو». غير أن العملية بأكملها بدأت تتعثر بسبب تعنت حكومة الليكود الإسرائيلية وتصلبها. وبدا على الفور أن رأي الليكود لم يكن متجانساً تماماً مع الرأي العام الإسرائيلي. وفي أواخر عام ١٩٩١، أظهر اقتراع أجراه معهد أبحاث إسرائيلي لصالح شبكة تليفزيون بريطانية أن أغلبية ضئيلة من الإسرائيليين أيدوا مبدأ «الأرض مقابل السلام» (بنسبة ٥٠٪ مقارنة بنسبة ٤٨٪ وبنسبة ٢١٪ لم يبت فيها) بل أغلبية كبيرة أيدت حلاً طويل الأمد لمشكلة الأراضي المحتلة، إضافة إلى حل وسط بخصوص الأراضي (٥٩٪) ضد مبدأ الضم (٣٧٪) منها بنسبة (٤٪) غير مؤكدة).
وبدأت الانقسامات تظهر في صفوف الليكود، وأسفر انتخاب أُجرى في يونيو (حزيران) ١٩٩٢ عن تشكيل حكومة عمال بدت تحت الزعامة الجديدة لإسحاق رابين عاجزة عن تحقيق السلام لإسرائيل بينما هي لا تُعرض سلامة الأراضي للخطر. وأكد رابين على ذلك بقوله إنه سيتفاوض بشأن السلام ويحافظ على الأمن القومي في ذات الوقت. وعندما سعى رابين في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٢ إلى وقف الانتفاضة وإجهاض عمليات جماعة حماس الأصولية الفلسطينية بطرد ٤٠٠ ممن وصفوا بأنهم عناصر نشطة إلى جنوب لبنان، بدا

التعهد مستحيلاً من كل الوجوه، إذ أن الفلسطينيين المشتركين في مباحثات السلام التي رعتها الولايات المتحدة آنذاك (بعد غضب الاتحاد السوفيتي) دمروا هذه المباحثات كلية. على أن الأمر الخفى تمثل في أن رابين أجرى مباحثات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها مستفيداً من مساعي النرويج الحميدة، ومضت هذه الاتصالات حية أثناء «أزمة المستبعدين»(٣٧).

وبحلول الثلاثين من أغسطس (آب) كان الكنيست الإسرائيلي قد أقر اتفاقية سلام، الأمر الذي بث الرعب في نفوس مستوطني الأراضي المحتلة. وفى التاسع من سبتمبر (أيلول) اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفى الثالث عشر من سبتمبر (أيلول) تصافح إسحاق رابين وياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض وسط دهشة العالم بأسره. وبذا تكون السرية قد أتت أُكلها. وقد كان اجتماع البيت الأبيض اجتماعاً تاريخياً بحق. ولم يكن أكثر الناس تفاؤلاً في العالم كله يتخيل سيناريو تكريم ياسر عرفات في البيت الأبيض أمام العالم بأسره. ومع أن إعلان المبادئ الذي طُرح أثناء الاجتماع كان حافلاً بالمشاعر النبيلة، فقد أصبح في نهاية المطاف مصدراً لمشاكل عديدة لكل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، إذ ضللتهم فقرات كثيرة منه. وبموجب البيان كان على إسرائيل أن تسحب معظم قواتها من قطاع غزة وأريحا اعتباراً من ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٣ . وفي ١٣ إبريل ١٩٩٤ كان على السلطة التنفيذية الجديدة التي عينتها المنظمة أن تتولى الحكم المحلي للمنطقتين وتمارس سلطات محدودة على باقي الأراضي

(٣٧) مقابلة مع شبكة التليفزيون البريطانية المستعمل

المحتلة. وتحدد مجال اختصاصها ليشمل الآتي: الصحة والتعليم والثقافة والرفاة والضرائب المباشرة والسياحة. وبنهاية عام ١٩٩٥ تقرر أن تبدأ مفاوضات جديدة حول الوضعية الدائمة للأراضي المحتلة بما فيها القدس والمستوطنات اليهودية التي أنشأت على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

وما إن جلس الطرفان لبحث تفاصيل هذا الإعلان حتى ظهرت خلافات فكرية أساسية على السطح، إذ أصرت إسرائيل من البداية على أنها ستمضي في السيطرة على المعابر الحدودية خلال الفترة المؤقتة على الأقل، وعلى حماية المستوطنات اليهودية وضمان سلامة المسافرين الإسرائيليين في غزة وأريحا. وهنا اتضح وجود خلاف جوهري في تفسير الإعلان. فبالنسبة لإسرائيل، نصت الاتفاقية على ترتيب مؤقت واشتملت على نص آخر لا ينطوي إلا على مضمون شديد التعميم بخصوص انتقال الأراضي أو السلطة. وبالنسبة للفلسطينيين، كان الأمر لا يمثل سوى خطوة انتقالية وإن كانت خطوة سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى السيادة التامة ولابد أن تؤدي إليها.

وقد اعتبر المعادون للاتفاقية أن توقيعها ينطوي على استسلام شائن مخز. أما اليمين الإسرائيلي، ولا سيما من يبلغ عددهم ١٢٠٠٠٠ من المستوطنين الغرباء القاطنين وسط مليوني فلسطيني، فقد اعتبروها لعنة عليهم.

وقد أعتبر اليهود الأرثوذوكس رابين هرطيقاً تخلى عما وعد به الرب نبيه إبراهيم وذريته. وكثير من اليهود العلمانيين ارتاعوا من أن الحكومة تشايع أناساً ظلوا على مدى ثلاثين عاماً يُلعنون بوصفهم إرهابيين.

وقد كان مغزى تأجيل انسحاب إسرائيل أن الاتفاقية أخفقت في أول اختبار لها. وكان ذلك ضربة لمصداقية كل من الاتفاقية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت نفسها تتصدع نتيجة انشقاق داخلي في صفوف قيادتها في المنفى بتونس والتي بدت وكأنها فقدت اتجاه تحركها. ووسط هذا الخواء برزت حماس التي شرعت تنتقم من عمليات العنف التي ارتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين وهى العمليات التي ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية عاجزة عن التصدى لها بالقول أو الفعل.

ولقد بلغت دائرة العنف الانتقامي ذروتها بأسوأ عمل من أعمال العنف، ألا وهو مذبحة الخليل، والتى بلغ إجمالى قتلاها ٥٥ عربياً على الأقل، فضلاً عن إصابة عشرات آخرين، عندما قام رجل مسلح إسرائيلى بمفرده - وهو باروخ جولدشتاين - بفتح نيران مدفعه الرشاش على المصلين أثناء سجودهم في المسجد فوق مقبرة الآباء، وهو أشهر مزار دينى في الخليل.

وكانت مذبحة الخليل، بالنسبة للعالم العربي، لطمة كبرى، إن لم تكن ضربة قاتلة، لعملية السلام في الشرق الأوسط. حتى أن ياسر عرفات، الذي خاطر بكل شيء من أجل إتفاق السلام، وغرماؤه من حركة حماس توحدوا في الرأي إزاء بشاعة ما حدث، وأصدرت حركة حماس بيانا وصفت فيه المذبحة بأنها «ضربة قاتلة»، كما صرح أحد مساعدي عرفات بأن المذبحة هي « المسمار الأخير في نعش اتفاق أوسلو»، بل إن ياسر عرفات نفسه قال أمام اجتماع طارىء لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأن المذبحة سيكون لها «أصداء كبرى ليس لعملية السلام فحسب بل وعلى جميع المستويات وفي جميع المجالات». ثم استطرد عرفات قائلاً إنه

لمن غير المجدي توقع أي شيء من الحكومة الإسرائيلية، وإنه يتعين على الأمم المتحدة أن ترسل قوات لحماية الشعب الفلسطينى من المستوطنين، خاصة وأن إسرائيل بدت وكأنها لا تملك الإرادة أو القدرة على السيطرة عليهم. ففي رسالة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بأن يكون هناك «تواجد دولي مباشر» وبأن يجتمع مجلس الأمن فوراً «لاتخاذ التدابير اللازمة». وفى الوقت ذاته، انسحبت سوريا والأردن ولبنان من مباحثات السلام مع إسرائيل احتجاجاً منهم على العجز الإسرائيلي للسيطرة على مدافعهم الطائشة والفالتة.

وفضلاً عن ذلك، فإن السيد عرفات استنكر وشجب هذه الإجراءات معلنا أن «قرارات الحكومة الإسرائيلية عقيمة وجوفاء وتفتقر إلى أساس للتعامل مع مثل هذا الحادث الخطير». ووصف ياسر عبد ربه مسؤول الإعلام بمنظمة التحرير الفلسطينية هذه الإجراءات بأنها إجراءات تجميلية لاحتواء الأزمة. وطالب بنزع سلاح المستوطنين البالغ عددهم ما بين ١٠٠٠٠٠ ـ ١٢٠٠٠٠ نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإلى إزالة المستوطنات المتشددة مثل مستوطنة «كيريات أربع»، وقال «إننا لا نستطيع تناول مثل هذا الموقف ما دام المستوطنين مستمرين في حمل السلاح ومن ثم، فإن رد الفعل الصارم لمنظمة التحرير الفلسطينية ألقى بسحابة قاتمة على الآمال في استئناف مباحثات السلام، غير أنه لم يخف حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية قد وقعت في أكبر أزمة لها حتى الآن. إذ أن مذبحة الخليل عادت بالفائدة إلى حركة حماس، التي أخذت تحظى بمساندة شعبية بالفعل، وذلك على حساب منظمة التحرير الفلسطينية التي لم تعد مستعدة للتحرك خطوة أخرى من أجل

السلام. ففى هذه المرة، إذا كانت إسرائيل تريد السلام، فإنه يتعين عليها أن تعمل من أجله.

ومن ناحية أخرى، فإن الحظر الذي وافق عليه مجلس الوزراء الإسرائيلي بالإجماع، أثار عدم الارتياح لدى العرب، إذ أن الإجراء الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية ضد المستوطنين كان محدوداً بالقياس إلى الطريقة التي دفعت بها إسرائيل بقواتها إلى الأراضي وفرضت حظرا للتجول على الفلسطينيين في أعقاب المذبحة وقتلت ما يربو على ثلاثين شخصا من المحتجين العرب حتى ذلك التاريخ. وقد لخصت حنان عشراوى، وهى أحد المدافعين عن الحقوق المدنية وأحد المفاوضين الفلسطينيين في مباحثات السلام سابقاً، هذا الإجراء على النحو التالي «إنه خطوة أولى تحظى بالترحيب، ولكنه ليس كافياً إذا ما نظرنا إليه دون سواه»، وقالت إنه يجب على الحكومة أن تتناول مسألة المستوطنات برمتها في الأراضي المحتلة وأن تتخذ الخطوات لحماية الفلسطينيين. وفضلاً عن ذلك، فإن الاحتجاج في إسرائيل لم يكن مقصوراً على الأحياء العربية فحسب، بل كان هناك تجمع شعبى في الخامس من مايو (أيار) (أيار) ١٩٩٤ حضرته جماهير مختلطة شملت ٢٥٠٠٠ شخص يهودي وفلسطيني من مؤيدي احتجاج «حركة السلام الآن» ضد مذبحة الخليل. وكذلك فإن «تسيلين» وهى جماعة إسرائيلية لحقوق الإنسان. أصدرت تقريراً شجبت فيه مسلك الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة قبل المذبحة وبعدها. وجاء في هذا التقرير أن إسرائيل قد أطلقت العنان للمستوطنين اليهود في أن يهاجموا العرب أثناء الانتفاضة، وأنهالم تدن مستوطناً واحداً رغم مقتل اثنين وستين فلسطينياً على أيدي

المدنيين الإسرائيليين.

وكانت الاحتمالات قد بدأت تتراكم ضد استئناف مباحثات السلام عندما أعلن وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية فجأة إحراز تقدم في الخروج من حالة الجمود ـ إذ وافقت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن ولبنان على استئناف شكل ما من المباحثات المباشرة مع إسرائيل.

ولقد كان ذلك انقلاباً دبلوماسياً بارزاً للولايات المتحدة، وذلك على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ترفض الدخول في مفاوضات رسمية وفقاً لبنود إتفاق سبتمبر (أيلول) بين إسرائيل والفلسطينيين. ونجح السيد كريستوفر في أن يكسب التزاماً وتعهداً بإجراء مباحثات على «مستوى عالٍ» يتم ترتيبها بين الطرفين في تاريخ لاحق.

وكشف السيد كريستوفر النقاب عن أن هذا التقدم جاء في أعقاب حملة تأثيرية هاتفية شخصية من جانب الرئيس كلينتون الذي تحدث بالتالي إلى الرئيس السوري حافظ الأسد والمغفور له الملك حسين عاهل الأردن ورئيس وزراء لبنان رفيق الحريري. وكان من المقرر آنذاك أن تستؤنف المباحثات الثنائية في أبريل (نيسان) ١٩٩٤ . كما كشف النقاب أيضاً عن أن الضغط الأميركي المكثف كان فعالاً في دفع إسحاق رابين وياسر عرفات إلى الدخول في محادثة هاتفية مع بعضهما البعض. وفضلاً عن ذلك، فإن السيد كريستوفر صرح بأن فريقاً من وزارة الخارجية الأمريكية برئاسة دينيس روس كبير صناع السياسة الشرق أوسطية في واشنطن قد أوفد إلى المنطقة للعمل على أساس هذا التقدم.

وكذلك، فقد نجح السيد كريستوفر أيضاً في عبور موقف دقيق

في الأمم المتحدة حيث وافق في النهاية على قرار لمجلس الأمن يدين مذبحة الخليل بعد مشاحنات حول اصطلاحات القرار وصياغته، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن التصديق على فقرتين في ديباجة القرار تصفان القدس بأنها واقعة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل. ومع ذلك قال السيد كريستوفر إن الولايات المتحدة تؤيد القرار لأنه « كان من الضروري لنا أن نبدو مستنكرين لمذبحة الخليل البشعة والمأساوية. لقد كنا في حاجة إلى إرسال إشارة قوية للمتطرفين في أي مكان الذين يسعون إلى قتل عملية السلام.

ومن الواضح أن احتمالات السلام بين إسرائيل وفلسطين هشة مثل تلك الاحتمالات في منطقة أخرى من مناطق ملكية الأرض - ألا وهى جنوب أفريقيا. ومع ذلك، فإنه دون حل المعضلة الإسرائيلية الفلسطينية، فإن الشرق الأوسط بأسره لن يعرف السلام فالمحنة الفلسطينية جرح متقيح، إن لم تكن هي الجرح المتقيح الوحيد - في الشرق الأوسط. إنها مصدر دائم لعدم الاستقرار، وتوفر الفرصة لصيحة حاشدة يطلقها ديكتاتور تافه، مثل صدام حسين، يسعى لحشد تأييد عبر العالم العربي وذلك بإخفاء مخططاته لتعظيم الذات وراء صيحة من أجل الحقوق الفلسطينية. والحقيقة، إن هذا ما حدث بالفعل أثناء حرب الخليج. كما أن هذه المحنة تستخدم أيضاً كمقياس يقاس به التزام نظم الحكم بمبدأ التضامن العربي، حيث تكتسب تلك النظم التي لا ترقى إلى مستوى المعيار إزدراء العناصر الأكثر راديكالية، وقصارى القول فإن المحنة الفلسطينية مصدر لانشقاق شديد في العالم العربي، أدى إلى تقسيم هذا العالم إلى معسكرين هما «المحافظون» و«الراديكاليون». ومن ثم، فإن ذلك يحد من حرية الحركة السياسية للنظم العربية، إذ لابد من قياس كل

تحرك للسياسة الخارجية على أساس ما إذا كان يعتبر أو لا يعتبر انشقاقا عن التضامن، أو تشجيعاً لقوى الصهيونية أو خيانة للقضية العربية وهلم جرا وهكذا، فإن الدول الأكثر اعتدالاً قد تعرضت لتقليص حريتها في إقامة علاقات تجارية وعسكرية وغيرها مع الغرب، نظراً لأن الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، يعتبران حلفاء للصهيونية. فإن الغرب من جانبه بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، لا يتمتع بحرية تطوير علاقاته مع العالم العربي بدرجة كاملة بحيث تعود بالنفع إلى الجميع، وذلك لأن الغرب عاجز عن الحركة بسبب علاقته مع إسرائيل.

وإذا كان للسلام أن يتحقق في الشرق الأوسط ككل، فإن القضية الإسرائيلية/الفلسطينية قد أصبح حلها يتعين على نحو يضمن سلامة أراضي دولة يهودية مع إعطاء أرض للفلسطينيين تخصهم. وتحظى دول مجلس التعاون الخليجي بحصة كبرى في حل هذا الصراع، وذلك نظرا لأن دول مجلس التعاون الخليجي قد أصبحت منذ أمد طويل كبش الفداء للدول الراديكالية المحيطة لانعدام التقدم في هذه القضية والعاجزة عن توجيه ضرباتها إلى إسرائيل أو إلى الولايات المتحدة حليفتها، ومن ثم فإنها ـ بدلا من ذلك ـ تهاجم أشقاءها الأقل حدة. ومع ذلك، فإن نجم الدول المعتدلة مثل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد أخذ في الصعود منذ الحرب، وبذلك أصبح مجلس التعاون الخليجي قادراً على أن يمارس ضغطاً رقيقاً على الدول الأكثر راديكالية لتشجيع المفاوضات[٣٨].

---

(٣٨) الجارديان، ١٩ مارس ١٩٩٤، «استئناف المباحثات العربية الاسرائيلية يمثل انقلاباً للسياسة الأمريكية»

وكان هذا مجالاً للعمل استطاع فيه مجلس التعاون الخليجي أن يبلى بلاء حسناً من أجل تنميته، إذ استطاع أن يصبح «وسيطاً» ونقطة التقاء بين الغرب والأماني الراديكالية العربية والعمل نحو تقليص جوانب سوء الفهم بين هذين العالمين المختلفين، وإن كانا معتمدين على بعضهما البعض اقتصادياً.

الفصل الرابع
مستقبل دول الخليج

مستقبل دول الخليج

مقدمة:

لقد اتخذت الاحتياجات الدفاعية الخليجية مظهراً ملحاً ملموساً ومفهوماً في أعقاب الغزو العراقي للكويت، إذ أن عجز مجلس التعاون الخليجي عن ردع أو هزيمة هذا العدوان دون مساندة خارجية مكثفة أكد الحاجة إلى بذل جهود أكبر لتطوير القدرات الدفاعية المحلية وإلى تعاون أكثر رسوخاً مع الدول الغربية الرئيسية لمواجهة أي تهديد في المستقبل. ومع ذلك، فإن مثل هذه الجهود تواجه صعوبات كبرى نتيجة عزوف دول الخليج عن الدخول في مستوى أوثق للتكامل العسكري والقيود الإقتصادية التي تواجه برنامج إعادة التسلح الرئيسى الجاري حالياً. وكذلك، وبنفس الدرجة، فإن مشكلات القوة البشرية والتشعبات السياسية - الاجتماعية لعسكرة مجتمعات الخليج بقدر أكبر قد لا تسمح بدرجة أكبر من التوسع العسكري داخل مجلس التعاون الخليجي نفسه. وعلى المدى القصير، فإنه لابد وأن هناك أي بديل حيوي لتحسين القدرات المحلية للدفاع عن النفس، وفى الوقت ذاته، لضمان المساندة القصوى الممكنة من الغرب، وخاصة الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإن هناك تدابير أخرى يمكن اعتبارها جزءاً من نهج طويل الأجل لأمن الخليج. وقد تشتمل هذه التدابير على إجراءات ثنائية ومتعددة الأطراف تستهدف بناء الثقة مع إيران ودوراً أكثر فاعلية بالنسبة لبعض الأطراف العربية (مثل مصر).

تطوير قدرات دفاعية وطنية

موازنات الإنفاق العسكري

إن تطوير القدرات المحلية كان هدفاً رئيسياً لمجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه. وفيما بين عام ١٩٨٤وعام ١٩٨٨ أنفقت السعودية العربية وحدها ما يقدر بنحو ١٩،٥ بليون دولار على مشتريات الأسلحة والبنية الأساسية العسكرية. وبلغت إجمالى الإنفاق العسكري خلال الثمانينيات ٤٦،٧ بليون دولار مما جعلها المشتري الأكبر الوحيد على مستوى العالم في سوق الأسلحة الدولية. وفى عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ بلغت نسبة الإنفاق العسكري السعودي ٢٣،٣٪ و٣٣،٨٪ من الناتج القومى الإجمالي على التوالي، بينما ارتفعت النفقات الدفاعية الكويتية من ٥،٧٪ إلى ٣٣٪ خلال الفترة ذاتها. وتعد دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء دائمة من بين دول العالم التي تتصدر القائمة من حيث أعبائها الدفاعية النسبية. ففى خلال فترة الثمانينيات خصصت السعودية وسلطنة عمان وقطر ما يبلغ ١٠٪ أو أكثر في المتوسط من ناتجها القومي الإجمالي للدفاع، ويليها الكويت ودولة الإمارات المتحدة بنسبة ٥،٩٪ في المتوسط. وبالمقارنة، فإنه لا توجد دولة من دول العالم، باستثناء الولايات المتحدة، أنفقت أكثر من ٥٪ من ناتجها القومي الإجمالي على الدفاع خلال هذه الفترة، على الرغم من أن

إسرائيل والعراق كانتا من الدول الرئيسية التي أنفقت ١٢٪ و٢١٪ من ناتجهما القومي الإجمالي في ١٩٩٠ (وفى المقابل، ظلت إيران أقل الدول نسبياً في الإنفاق الذي بلغ ٣،٥٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٠ ثم ارتفع إنفاقها الدفاعي إلى ١،٧٪ في ١٩٩١). ومن الطبيعى أن تثير حرب الخليج تساؤلات من حيث مدى مردودية تكاليف مثل هذه النفقات في تعزيز دفاع المنطقة ومن حيث إنها مؤشرات لقدرة مجلس التعاون الخليجي على ردع العدوان. ورغم ذلك فإن الخطط الحالية لمجلس التعاون الخليجي تشتمل على نفقات رئيسية لمشتريات السلاح والبنية الأساسية العسكرية والتوسع في القدرات الدفاعية المحلية كأساس أحادي ومتعدد الأطراف.

مشتريات الأسلحة في مواجهة القيود الاقتصادية

فى أعقاب حرب الخليج، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي سلسلة أخرى من مشتريات الأسلحة الرئيسية. إذ أعلنت السعودية العربية عن صفقة قيمتها ١٤،١٪ بليون دولار تقريباً من الولايات المتحدة (تشتمل على ٧٢ طائرة مقاتلة من طراز ٧٢ ف ـ ١٥ إكس و٣١٥ دبابة طراز إبرامز MIA2 و١٤ بطارية من صواريخ باتريوت أرض ـ جو)، وكذلك صفقة معدات بحرية قيمتها ٣،٩ بليون دولار من فرنسا، فضلاً عن ٦،١ بليون دولار كتوسيع لبرنامج يمامة ـ ٢ مع المملكة المتحدة (بما في ذلك ٤٨ طائرة هجومية من طراز تورنيدو). كما أعلنت الكويت برنامجا للتوسع العسكري على مدى عشر سنوات، قيمته ١١،٣ بليون دولار، بما في ذلك ٤،٥ بليون دولار لشراء دبابات طراز إبرامز MIA من

الولايات المتحدة. أما دولة الإمارات العربية فقد اختارت شراء ٣٩٠ دبابة فرنسية من طراز لبكليرك قيمتها ٣ بلايين دولار، بينما جددت سلطنة عمان مشترياتها مؤخراً من دبابات المملكة المتحدة في صفقة قيمتها ٢٢٩،٥ بليون دولار. ومع ذلك، فإن نطاق هذه البرامج (وغيرها من المشتريات الثانوية التي لم تدرج أعلاه) يجب النظر إليها في ضوء ما يلي:

عملية التحديث والتحسين المستمرة، باستثناء الاهتمام السعودي/الكويتي بصواريخ باتريوت، فكل هذه المشتريات الحديثة يمكن اعتبارها جزءاً من دينامية جوهرية متصلة بالحاجة إلى تحديث وتحسين الترسانات الموجودة. فمعظم مخزون مجلس التعاون الخليجي من الدبابات القتالية كان في حاجة إلى التحديث، كما أن البرنامج السعودى/البريطانى «يمامة - ٢» كان بالضرورة تأكيدا لصفقة بدأت في عام ١٩٨٨ . وعلى الرغم من هذا فإن الأمر لايزال مثيرا لتساؤلات.

وإذا ما تم استثمار جوهري في البنية العسكرية المتقدمة نسبيا، فإن هذا من شأنه أن يسفر عن ضغوط طويلة الأجل ومستديمة من تلقاء ذاتها للحفاظ على ميزتها النسبية ومجاراة لعملية مماثلة تؤثر على قوى إقليمية أخرى.

الأثر المتزايد للقيود الاقتصادية: فبينما تتحرك لولبية التحسين والتحديث في شكل قوة رادعة في أحد الاتجاهات فإن قيودا اقتصادية قد تظهر لتمثل قوة جاذبة في الاتجاه الآخر، وقد تعين على السعودية والكويت تخفيض نفقاتهما المبدئية المتوقعة. ونظرا لنقص الفائض النقدى، فإن صفقة صواريخ باتريوت البالغ قيمتها ٣،٣ بليون دولار بين الولايات المتحدة والسعودية والتي عقدت

في ١٩٩١ كانت لا تزال معلقة حتى حلول عام ١٩٩٣، مثلها في ذلك مثل الصفقة الأمريكية/ الكويتية البالغ قيمتها ٧٠٠ مليون دولار لشراء نفس الأسلحة.

كما تعين على السعودية تأجيل شراء نظم الصواريخ أرض/ أرض (طراز MRL الأمريكية الصنع) البالغ قيمتها ٦٤ مليون دولار وأن تخفض عدد مشتريات الدبابات الأمريكية من ٤٦٥ إلى ٣١٥ دبابة. أما صفقة «اليمامة» مع المملكة المتحدة فإنها لم تشتمل على ما كان متوقعاً من شراء ٣٠ طائرة تدريب نفاثة من طراز هوك وطائرات هيليكوبتر من طراز بلاك هوك.

وكذلك، فإن البحرين التي كانت تتوقع مساعدة مالية من مجلس التعاون الخليجي لشراء طائرات الهيليكوبتر الهجومية طراز أباتشي، قد اختارت بديلاً آخر أقل تكلفة عندما لم تحقق هذه المساعدة.

صور ترتيبات الدفاع الفردي والثنائي والجماعي

إن القيود الاقتصادية لن تؤثر تأثيراً جوهرياً على مشتريات الأسلحة الخليجية في المستقبل القريب وإن كانت ستؤثر على حجمها ومظاهرها إلى النقيض بالرغم من ذلك. ومن المرجح للغاية أن قضية مردودية التكاليف والتوزيع الملائم للموارد ستصبح عاملا أكثر أهمية في الخيارات الحكومية، ولا سيما في ضوء الفاعلية المحدودة لدفاعات مجلس التعاون الخليجي في الحيلولة دون نشوب حرب. وتواجه الحكومة الكويتية بالفعل مهمة إصدار التشريعات المطلوبة بشأن الإنفاق الدفاعى، بل وأنه قد يتعين عليها فيما يبدو تخفيض نفقاتها الحالية المتوقعة (كانت التقديرات المبدئية

الكويتية هي أن حوالى ٣٠ مليون دولار مطلوبة للدفاع على مدى السنوات العشر القادمة بالقياس إلى مبلغ ١١،٣ بليون دولار المقترح حاليا). وفضلا عن ذلك، فإنه لم يعد ممكناً النظر إلى مشتريات الأسلحة خارج نطاق أو سياق القدرات الاستيعابية المحدودة لمجلس التعاون الخليجي والأولويات الاقتصادية - الاجتماعية.

لا يمكن تحقيق توسيع قاعدة القوة البشرية لمجلس التعاون الخليجي دون تكلفة أجتماعية واقتصادية هائلة، ولكن هذا ينطوى أيضاً على تكاليف اجتماعية بما في ذلك تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف الحاجة إلى درجة عالية من التخصص والتي ربما لا يتيسر نقلها بسهولة إلى القطاع المدنى (على سبيل المثال، تدريب طيارى المقاتلات المتقدمة). وتشير تجربة الماضى القريب (السلاح الجوى السعودي، مثلا) إلى أنه يمكن بلوغ أو تحقيق شيء من هذا بتكلفة اجتماعية مقبولة نسبياً، ولكن تحقيق توسع جوهري ربما لا يكون خياراً حيوياً طويل الأجل لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي بالضرورة على أساس أمن الدفاع الجماعى. ومن ثم، فإن إنشاء قوة للتدخل تابعة لمجلس التعاون الخليجي قوامها (قوة درع شبه الجزيرة) مشتملة على عناصرمن جميع دول المجلس قد أعتبرت خطوة أولى نحو قدرة ردع جماعية، على الرغم من أن هدفها الفعال يبدو موجها نحو صيانة الأمن والاستقرار الداخليين في منطقة مجلس التعاون الخليجي أكثر من توجهه نحو مجابهة العدوان الخارجى. وإن قوة «درع شبه الجزيرة» مهما كانت أصولها، لم تكن كافية بوضوح

لمواجهةموقف طارىء مثل الغزو العراقي للكويت، وفى أعقاب حرب الخليج، تم إحياء دول الأمن الجماعي على النحو التالى:

- صيغة ٦ + ٢ (إعلان دمشق)، وهى صيغة افترضت بعداً عربياً إضافياً لجهود الأمن الجماعي الخليجي.
- والصيغة العمانية التي افترضت قوة «ردعية» موسعة، قوامها ١٠٠٠٠٠ رجل، وذات هيكل قيادى مستقل، ومسؤول مسؤولية جماعية أمام مجلس التعاون الخليجي نفسه.

وقد عجزت الصيغتان كلتاهما عن النجاح لعدة أسباب متنوعة:

القلق من أن أية تحركات جوهرية نحو الأمن الجماعى (صيغة ٦+٢ أو الصيغة العمانية) قد تضعف الاهتمام الخارجي بالدفاع الخليجي أو تقديم التزامات نحوه. وفى هذه الحالة، فإن وجود قدرة دفاعية محلية أكبر قد يخلق عقبة أمام تدخل أجنبي (الولايات المتحدة مثلاً) نيابة عن مجلس التعاون الخليجي.

المخاوف المتعلقة بالتعويلية والتوازن. فربما يصلح عنصراً رئيسياً عربياً لأن يكون «منشطاً» أو محركاً لضمان المزيد من المساندة الدولية والإقليمية ضد العدوان الخارجي، ومع ذلك فإن مدى التعويل عليه موضع شك بدرجة مماثلة. (إشتمل إعلان دمشق أيضاً على إلتزام قدره ١٠ بلايين دولار في شكل مساعدة ثنائية لمصر وسوريا ولكن ربما بدت تكاليفه بعد ذلك بلا مردود من خلال منظور خليجي).

وفى المقابل، فإن الصيغة العمانية ربما تكون قد أوجدت قوة جديدة أكبر من أية قوة متاحة حالياً لدول مجلس التعاون الخليجي

على نحو فردي باستثناء السعودية ، وربما يكون قد أدى ذلك إلى تغيير التوازن المتصور في مجلس التعاون الخليجي، خاصة وأن هذه القوة مستقلة عن أي سيطرة وطنية.

الأمن الجماعي

إن الأمن الجماعى غير وارد في جدول الأعمال آخذين في الاعتبار المواقف الحالية لمعظم حكومات مجلس التعاون الخليجي ومعارضتها لأن تفقد استقلالها فيما يتعلق بالدفاع والقرارات العسكرية. ومن ثم، فإن الاستعداد للتخلى عن هذا الاستقلال يظل شرطاً مسبقاً لأي نهج أو مدخل فعال إلى الأمن الجماعي، وربما لا يكون ذلك أمراً قريب المنال. وهناك نهج بديل يتجسد في السياسة الرسمية لمجلس التعاون الخليجي منذ يوليو (تموز) ١٩٩١ ، وهى تنمية علاقات وأواصر دفاعية ثنائية داخل المجموعة على أساس تعاونى أو قطاعى.

وعلى سبيل المثال، فإن قوة خليجية (مشتركة) أو (ثنائية) مضادة للدبابات لا تحتاج إلى اثارة قضايا التوازن وفقدان السيطرة السياسية ولا تبدو استفزازية بلا مبرر. ويمكن أن ينطبق نفس الشىء على ضروب من السيطرة الجوية المشتركة في قطاعات معينة أو جهود أكبر نحو تحقيق تكامل الدفاع الجوى. وإن التوحيد القياسى البسيط للأسلحة الأساسية قد يقطع شوطاً طويلاً لتحسين الدفاع الجماعى بدون حتمية وجود هياكل مشتركة دائمة أو معركة فعلية. وربما يقتضي الأمر فرض إجراء أكبر لعملية التوحيد بواسطة برامج التحديث الجارية خاصة وأن معظم المعدات الحديثة يتم الحصول عليها من مصدر واحد (أي الولايات المتحدة). ومع ذلك، فإنه يمكن عمل المزيد لترشيد برامج

التسلح وعمليات الانتشار وتحقيق وفورات في الإنفاق تخدم المصالح المتبادلة لدول مجلس التعاون الخليجي، حتى على الرغم من أن هذا قد يحتم تغييراً في نظام نطاق مشتريات الأسلحة بعيداً عن الصفقات «السياسية» بحيث يتجه نحو المشتريات التي تحددها . بمعنى الكلمة . المقتضيات العسكرية دون غيرها .

توسيع نطاق الدعم العسكري الخارجي

لقد أدى عدم نجاح المشروعات القائمة على أساس الأمن الجماعي إلى تحفيز جهود مجلس التعاون الخليجي ودفعه لتوسيع تحالفاته الخارجية على أساس ثنائى. ومنذ عام ١٩٩١، قامت ثلاث قوى غربية رئيسية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا) بأداء الدور الخارجي الرئيسي في الأمن التعاوني، وجاء ذلك في بعض نواحيه نتيجة لعزوف مجلس التعاون الخليجي عن بحث الإجراءات الجماعية وإلى خدمة أغراضها الخاصة من نواح أخرى. وقد تم إبرام الإتفاقيات الخارجية الثنائية التالية:

- الولايات المتحدة . الكويت (سبتمبر ١٩٩١). وتنص إتفاقية السنوات العشر بين الولايات المتحدة والكويت على إجراء تدريبات ومناورات مشتركة، وعلى مشتريات دفاعية، وعلى تمركز معدات عسكرية مسبقاً في الكويت لاستخدامها في أوقات الطوارىء.
- فرنسا ـ دولة الإمارات المتحدة (سبتمبر ١٩٩١). وقد وصفت هذه الإتفاقية بين البلدين بأنها «إتفاق إطار framwork agreement» تسمح بإجراء مناورات مشتركة ومبيعات أسلحة.

○ المملكة المتحدة ـ البحرين (أكتوبر ١٩٩١). وتقضى الإتفاقية بينهما بتوسيع الترتيبات السابقة بحيث تشتمل على برنامج تمرينات مشتركة وحرية وصول إلى الموانىء والمطارات.

○ الولايات المتحدة ـ السعودية (يونيو ١٩٩٢). وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع اتفاقية قديمة للتدريب العسكري عمرها ٢٠ عاما كأساس قانوني للتعاون العسكري المجدد، وذلك بدلاً من أية مذكرات تفاهم جديدة كانت الولايات المتحدة قد اقترحتها في البداية. وقد أكدت السعودية معارضتها مرة أخرى لأن تبدو محمية أمريكية بأن رفضت السماح بنشر معدات أو قوات عسكرية أمريكية مسبقا على نحو مباشر فضلاً عن الخلافات السعودية ـ الأمريكية بشأن مذكرة «وضع القوات» الذي يحدد الحقوق العسكرية الأمريكية في حرية التحرك في المملكة. ومع ذلك، فإن المملكة العربية السعودية سمحت بعد ذلك بالفعل للطائرات الأمريكية والبريطانية باستخدام قاعدة الظهران لعمليات تستهدف تنفيذ الطيران في منطقة الحظر الجوي جنوب خط ٣٢ وما يماثلها في العراق.

○ الولايات المتحدة ـ قطر (يونيو ١٩٩٢). وتسمح هذه الاتفاقية بمشتريات أسلحة وإجراء مناورات تدريبية مشتركة.

ولم تستطع هذه الترتيبات القضاء على جميع الخلافات بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة (وخاصة الخلافات الأمريكية ـ السعودية). ولا يزال هناك خلاف أساسي بشأن مهمة الردع للتمركز المسبق. فالولايات المتحدة تعتقد أن الردع سيضعف

إذا لم تستطع التدخل تدخلاً فعالاً في حالة الطوارىء ويؤكد هذا الاعتقاد الانتشار السريع للقوات العراقية إلى الحدود الكويتية في عام ١٩٩٠ وتوغلها الفعلي المباشر داخل الكويت والتهديد الذي مثلته للسعودية . أما عن الردع من خلال منظور مجلس التعاون الخليجي والسعودية ، فإن له معنى وتأثيراً أكثر اتساعاً. فتوفير تواجد أمريكي مباشر عند أدنى حد، فضلاً عن توفير حد أقصى لحرية الوصول غير المباشر للمعدات المتمركزة مسبقا، يبدو ملائماً لأن يحدث قلقاً كافياً للمعتدي بحيث يتحقق الردع بأدنى تكاليف محلية سياسية. ولكن في ضوء النهج الثنائى لمجلس التعاون الخليجي، فلعله يبدو مفيداً التساؤل عن مدى كيفية توسيع ذلك إلى أطراف أخرى بجانب القوى الغربية الثلاث الرئيسية، ومن بين مزايا النهج الثنائى، هو أنه بالتحديد يوسع من حرية العمل التي يمكن أن يقيدها النهج الجماعي. وفى هذا السياق، فإن نهجاً دفاعياً ثنائياً لإيران (بدلاً من المحاولات المسبقة الرامية إلى ترتيبات جماعية) ربما يستحق النظر. وإنه ليوجد بالفعل بعض عناصر النهج الثنائي (على سبيل المثال، اللجنة الكويتية - الإيرانية المشتركة للتعاون الإقتصادي الثنائي التي أنشئت في أبريل ١٩٩٢). وأنه يمكن توسيعها على نحو أكثر بالتدريج، وذلك اعتماداً على إستجابة إيران. بل وحتى إنه يمكن في النهاية تطوير الحد الأدنى من التعاون حول القضايا غير الحساسة نسبيا مثل عمليات الإنقاذ الجوي البحري لتصبح مشروعات لدوريات تنفذها القوات البحرية أو الجوية. وبغض النظر عن مدى إمكانية تحقيق ذلك، فإن الفكرة تظل قائمة وهي أن اعتماد مجلس التعاون الخليجي على ترتيبات ثنائية مع الولايات المتحدة أو فرنسا أو المملكة المتحدة ما هو إلا

أحد خيارات الأمن الخليجي، وأنه يمكن إيجاد وتطوير خيارات أخرى.

العلاقات داخل إطارمجلس التعاون الخليجي

من الجلي أن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ذاتها تعد عاملاً يؤثر على الاستقرار في المنطقة. وليس مرجحاً أن تعوق الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي احتمالات تحقيق تعاون سياسي واقتصادي وعسكري أوثق، بل يمكن أيضاً أن تزيد من فرص التدخل الخارجي في الشؤون الخليجية. وعلى الرغم من أن الاتجاه نحو روابط أقوى داخل مجموعة مجلس التعاون الخليجي، فإن قضايا السياسة الخارجية يمكن أن تقدم لدول الخليج عدداً من التحديات الخطيرة النابعة من:

- النزاع بشأن الحدود والأراضي بين الدول.
- اختلالات توازن القوة المتوقعة داخل المجموعة.
- اختلافات العلاقات الثنائية داخل الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

تشكل النزاعات الحدودية مصدراً رئيسياً لاحتكاك محتمل بين دول مجلس التعاون الخليجي وجيرانها تحديداً بين الكويت والعراق وبين دولة الإمارات المتحدة وإيران (حول جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى)، ويمكن تحديد النزاعات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي كما يلي:

- النزاع بين البحرين وقطر حول جزيرتي «حوار» «وفشت الذيبل»، وهو نزاع يتعلق بالمياه الإقليمية بين الدولتين.

○ النزاع بين الكويت والسعودية وذلك حول جزيرتي قارو وأم المرادم.

○ النزاع بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية حول تعيين حدودهما البرية، إذ لا يوجد ترسيم محدد لجزء الحدود المنحنية البالغ طولها ١٠ كم بين الدولتين.

○ النزاع بين سلطنة عمان وقطر حول تعيين الحدود بينهما والبالغ طولها ٢٨٨ كم.

○ النزاع بين السعودية واليمن، إذ لا يوجد تعيين محدد وقاطع للحدود البالغ طولها ١٤٥٠ كم بين البلدين.

○ التزاع بين السعودية ودولة الإمارات المتحدة، إذ لا يوجد تعيين محدد للحدود المشتركة بينهما والبالغ طولها ٥٨٦ كم.

○ النزاع بين قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث لايزال النزاع حول موقع ووضع حدود قطر الجنوبية مع دولة الإمارات بلا حل.

○ ومن ثم، فإن نطاق المنازعات الحدودية داخل مجموعة مجلس التعاون الخليجي تشغل مساحة شاسعة. فكل دولة من الدول الأعضاء الست لها نزاع مستمر مع دولة واحدة على الأقل من شركائها الآخرين في المجلس، كما أن هناك ثلاث دول (قطر والإمارات والسعودية) تتنازع فيما بينها بشأن الحدود (باستثناء المنازعات مع العراق واليمن وإيران). وعلى الرغم من أن هذه المنازعات ليست نزاعات ساخنة أو مثيرة للخصام، فإنه يبدو أن الوصول إلى اتفاق جوهري وأصيل حول الترسيمات الحدودية شرط مهم لقيام علاقات مستقرة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أن مفاهيم اختلال التوازن في الثقل النسبي لمختلف أعضاء المجموعة يمكن أن يؤثر على تماسك مجلس التعاون الخليجي ككل. وفى هذا الصدد فإن السعودية تلعب دوراً مهماً بصفة خاصة. فبينما نجد أن الموقع الجيو ـ إستراتيجي للسعودية وتأثيرها يعدان حقيقة واقعة لا فكاك منها بالنسبة لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها أيضاً تحتل موقعاً فريداً لتهدئة مخاوف وقلق شركائها وذلك بأن تبدي حساسية إزاء مصالحهم المحلية والمستقلة. إذ أن «التوازن» داخل مجلس التعاون الخليجي لا يستلزم التكافؤ في تحديد المستويات بل يستلزم التنسيق والتشاور، كما يستلزم التقدير المشترك للمصالح المستقلة لكل دولة عضو. ولا يتعين أن يكون ذلك مصدر قلق.

(خذ مثلا مسألة الإيرانيين العمانيين)، فإن وجود قدر ما من التنوع قد يفيد في توطيد العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاستقرار في المنطقة ككل. والواقع، إن التعاون الأمني الداخلى بين دول مجلس التعاون الخليجي يظل في الحقيقة واحداً من أكثر أشكال التعاون تطوراً داخل المجموعة. وفى المستقبل، فإن الاتفاق السياسى للحدود حول مرغوبية الإصلاح، حتى وإن كان ذلك بخطى وأساليب مختلفة، ربما يكون طريقاً أضمن نحو علاقات مستقرة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

النفط والأمن في منطقة الخليج العربي

مقدمة

إن العلاقة بين النفط والأمن في الخليج العربي ليست في حاجة إلى بيان أو إفصاح، فهى علاقة متبادلة ويتوقف كل منهما على الآخر، ما دام الضمان الأكيد لاستمرار تدفق النفط شرط جوهري وضروري بكل من المعنى الاقتصادي والعسكري. ومن الواضح أن الحاجة إلى هذا التأكيد تزداد إذا لم تكن منطقة إنتاج النفط واقعة تحت سيطرة الدول التي تحتاجه، وذلك لأن مثل هذا الموقف يؤثر بجلاء ـ على نحو مباشر أو غير مباشر ـ على شدة وكثافة الصراعات الدولية على مصدر الإمداد وبينما أدى التطور والتقدم المتزايد لصناعة السلاح إلى زيادة متماثلة في أهمية المواقع الإستراتيجية لمناطق بعينها في العالم، فإن الخليج العربي يحتفظ بأهميته الخاصة كمصدر للنفط. وما إن وصلت الأسلحة النووية إلى إمكاناتها التدميرية الحالية حتى أرغم العالم على الارتداد إلى «الحرب المحدودة التقليدية» لتحقيق أهداف محددة. ولكن حتى في نطاق هذا السياق، فإن الخليج العربي يظل منطقة قيمة وحساسة كما يتجلى ذلك في الجدول رقم ١ حول الرسم البياني ١ والرسم البياني ٢ .

ولكن مسألة النفط والأمن في الخليج العربي يمكن حلها باتفاق دولي وفقاً للشروط التالية:

أولا: تحقيق تسوية عادلة ومقبولة بالإجماع لكل المشكلات في المنطقة، وأهمها المسألة الفلسطينية.

ثانياً: تحديد أسعار النفط على أساس سلة من العملات الدولية بدلاً من الدولار فقط، حتى لا تقع تحت رحمة تذبذبات سعر الصرف لتلك العملة الواحدة أو أسعار التضخم في الولايات المتحدة والدول الصناعية.

ثالثاً: حاجة منتجات النفط العربي إلى وضع سياسة موحدة حتى يتسنى إقامة كيان دولي قوى يواجه هؤلاء الذين يدعون أن هناك «فراغاً» في المنطقة ويعالج اعتلالات الضعف والانقسام والتخلف التي تصيب المنطقة حالياً. كما أن هذه السياسة من شأنها أن تفيد وتساعد في إيجاد شكل اقتصادي منسق في إطار نظام تخطيطي إقليمي موحد. إن الأمن والاستقرار في المنطقة يمكن أن يتحققا بالتوسع في الاتفاقيات الجماعية الأمنية والدفاعية المشتركة العربية وذلك في إطار الجامعة العربية حيث تنشأ بمقتضاها مجالس إقليمية للأمن في المناطق الحساسة بالعالم العربي وذلك لمعالجة مختلف المشكلات. وربما تكون هذه المجالس أكثر فاعلية إذا ما اشتملت على وزراء الخارجية والدفاع في الدول المعنية، إذا ما حظيت أيضاً بالمساندة الضرورية من الإدارات المتخصصة بالجامعة العربية

العوامل المتعلقة بشعوب منطقة الخليج

لقد برهنت التطورات الدولية على أن منطقة الخليج مليئة

بالتحديات. ولكن، في عالم اليوم المعقد، لا توجد دولة واحدة خالية من التدخل الدولى. ومن ثم فإن مثل هذا التدخل من جانب دولة ما في شؤون دولة أخرى لم يعد مثيراً للخلاف ما لم يتخذ شكل الجيوش الغازية التي تعبر حدود دول أخرى بدون موافقتها. وخلافا لذلك، فإن الرأي العالمي يتغاضى على نحو متفاوت عن الجوانب السرية للتدخل.

الخاتمة

لقد أصبحت قوات مجلس التعاون الخليجي الآن محنكة ومتمرسة، وأدت مهامها في العمليات التي اشتركت فيها بجدارة بل وتميّز في بعض الحالات. وكان الشيء المثير للإعجاب بصفة خاصة، هؤلاء العسكريين السعوديين الذين أبدوا مهارات وشجاعة ومبادرة ضارعت الخصائص التي أبداها الطيارون التابعون لحلف شمال الأطلنطي الذين اشتركوا في حرب الخليج. وبالنسبة للقوات البرية التابعة لمجلس التعاون الخليجى، فإن معارك المدفعية المختلفة ومناوشات الحدود التي اشتركت فيها وانتصرت، فضلاً عما اكتسبته من خبرة القتال من منزل لمنزل، أثناء تطهير «الخافجي» وأثناء تقدم قوات الكوماندوز المصرية داخل الكويت، قد عززت الثقة في هذه القوات مبرهنة على أنها كانت تتمتع بالمقدرة على الظهور بمظهر «بروسيي» العالم العربي وأن تنتصر ولقد كانت مآثر قوات دول مجلس التعاون الخليجي أثناء الحرب مصدراً للفخر الوطنى العظيم في كل دولة منها، ولا سيما في المملكة العربية السعودية التي تتمتع الآن ـ بإعتبارها قوة اقتصادية كبرى ـ بالمقدرة على أن تصبح قوة عسكرية ذات شأن. وكان الفخر الوطنى عظيماً لدرجة أن الناس كانوا يتدفقون للانضمام إلى القوات

المسلحة أثناء الحرب وبعدها. ومع ذلك، وعلى الرغم من البلاء الحسن الذي أبدته قوات مجلس التعاون الخليجي بمجرد أن بدأت الحرب، فإن هناك مشكلات لا تزال قائمة، وهي مشكلات - إن لم تحل - ستعوق تقدم مجلس التعاون الخليجي كمنظمة أمنية إقليمية، وهى المشكلات التي أبرزتها حالة الفوضى والارتباك العسكري لمجلس التعاون الخليجي إبان الغزو العراقي للكويت.

وتعتبر الأحداث التي وقعت في الكويت أثناء المواجهة الفورية للغزو العراقي صورة مصغرة للموقف الشامل والعام في مجلس التعاون الخليجي. فعلى الرغم من أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن هناك غزواً وشيكاً من جانب العراق، فإن الجيش كان بعيداً عن حالة التأهب التام. وما أن وقع الغزو حتى أصبح نطاق الارتباك الشديد للقوات العسكرية الكويتية باديا للعيان بصورة حية ومؤثرة. وطبقاً لما قاله أحد الضباط فإنه «لم تكن هناك مخابرات تطلعهم (أي القيادة) ما كان يجرى على أرض الواقع.. لم تكن لديهم خطة يعتمدون عليها. وإذا ما اتصلت بهم لتسألهم عما يجب عمله، فإنهم يقولون: إنك قائد، اتخذ قرارك». وإن وجود قوامة مركزية لمجلس التعاون الخليجي، أي الحاجة إلى قوة أمنية جماعية[٣٩] يُعتمد عليها، أمر تقوضه وتبطله حقيقة أنه لا يوجد هيكل تنظيمى مسلح قوى. ويرجع عدم وجود جيش قوي تابع لمجلس التعاون الخليجي إلى نفس السبب لعدم وجود جيش قوي في السعودية أو دولة الإمارات العربية المتحدة أو البحرين إلخ.

ان الوقائع والحقائق في الشرق الأوسط لم تتغير، فلا تزال

(٣٩) ورد فى ذلك الجارديان ،«الضباط الكويتيون يتمردون بسبب كارثة الغزو»، نيل ماكفاركوهار، ٨ يونيو ١٩٩١

المنطقة حيوية لاقتصاديات العالم ولا تزال دولها معرضة للهجوم نسبيا. وفضلاً عن ذلك، فإن صدام حسين لا يزال حياً ولا زال لديه الكثير من الأطماع.

وعلاوة على ذلك أيضاً، وكما يتجلى في الفصل السابق، فإن السلام في الشرق الأوسط لا يزال مراوغاً مراوغة مؤلمة، ومن ثم، فإن دعم وتعزيز الأمن الإقليمي ـ بعد الحرب ـ قد أصبح عنصراً أساسياً من مكونات «النظام الدولى» الذي إستهله الرئيس بوش ثم ورثه الرئيس كلينتون. وفي محاولة لتطوير الوحدة العسكرية، التي صيغت في ساحة القتال، بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية وبين مصر وسوريا من ناحية أخرى، فقد اجتمعت هذه الدول في دمشق في مارس (اذار) ١٩٩١ لإجراء مباحثات تستهدف وضع نظام أمني للمنطقة، وقد حظيت هذه المباحثات، وهي «صيغة٢+٦» ـ بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية، واتفق نتيجة لذلك وزراء خارجية الدول الثمانية على أن توفر الوحدات المصرية والسورية الأساس لأمن المنطقة، وربما يكون ذلك بمساعدة محدودة من القوات الغربية. وفضلاً عن ذلك، فقد تم أيضاً بحث إستبقاء بعض المعدات الغربية التي أستخدمت أثناء الحرب في المنطقة ليستخدمها هذا التحالف الموسع. وفى المقابل، تتحمل دول الخليج تكاليف القوات المصرية والسورية. ثم طلب من إيران فيما بعد الاشتراك في التخطيط الأمني الخليجي ثم بدأت المملكة العربية السعودية والكويت يعلنان بالتدريج أنهما يفضلان أن تبقى القوات الأمريكية في الخليج بدلا من الجيوش العربية. (ربما يرجع ذلك إلى الصدمة التي أحدثها جيش عربي شقيق، وإلى أن السياسة الأمريكية ـ خلافاً لحالة التقلب التي تتميز بها السياسة العربية ـ يمكن

التنبؤ بها والإعتماد عليها). وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد صرحتا في السابق أنهما ستسحبان قواتهما من الكويت بمجرد الإنتهاء من عمليات إزالة الألغام، وكذلك من بقية المنطقة عندما تحل محلها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبحلول ٢١ مايو (أيار) ١٩٩١، صرح ديك تشيني بأن القوات الأمريكية ستبقى في الكويت «لعدة أشهر أخرى»، ثم أضاف فيما بعد قائلا إنه يتوقع تواجداً عسكرياً أمريكياً في المنطقة أكبر مما كان عليه الحال من قبل كما توقع أيضاً إجراء مناورات مشتركة متزايدة بين الولايات المتحدة وقوات مجلس التعاون الخليجى. أما بالنسبة لبريطانيا، فقد بدأ وزير الدفاع السابق دوجلاس هيرد يتحدث عن الحفاظ على تواجد عسكري جوهري في الخليج، وخاصة فيما يتعلق بتواجد سلاح الجو الملكى البريطانى في البحرين.

وفى الوقت ذاته، بدأت القوات السورية والمصرية في الإنسحاب من الخليج، وقالت مصر إن الانسحاب يرجع إلى حقيقة أن قواتها قد أنجزت مهمتها

وخلاصة القول أن المطلوب من دول مجلس التعاون الخليجي أن تعتمد بشكل أساسي على قواتها الذاتية للذوذ عن حدودها وأن تشكل لتحقيق ذلك الآلية العسكرية الموحدة لأنها الضمانة للمستقبل.

المراجع

المراجع

أولاً: باللغة العربية

كتب:

- فؤاد مطر: موسوعة حرب الخليج، ١٩٩٤ .
- محمد حسنين هيكل: حرب الخليج، القاهرة ١٩٩٢، ٣٨١ .

تقارير:

- إذاعة بغداد، ١٧ يوليو (تموز) ١٩٩٠ .
- تصريح للعقيد سعيد مطر في مؤتمر صحفي في (٢ مارس (اذار) ١٩٩٠).
- مجلس التعاون الخليجي: البيان الختامي للدورة العادية الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي (٢٦ مايو (أيار) ١٩٨١).

مصادر من الإنترنت:

- محمد حسنين هيكل: إشارة إلي: «الحكومة الأردنية: الكتاب الأبيض»، ١٩٩٢، ص ص ٤٣٢ ـ ٢٤٣ .
- محمد حسنين هيكل: حديث مع الملك الحسين (أبريل ١٩٩١).

صحف ومجلات:

- القبس (الكويت ٢٠ ـ ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠).
- الرأي العام (الكويت ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠).
- الشرق الأوسط (لندن ١٨ مايو (أيار) ١٩٩٠).
- الشرق الأوسط (لندن ١ مايو (أيار) ١٩٩٠).
- وكالة الأنباء العراقية ١٧ ـ ٢٠ فبراير (شباط) و١ مايو (أيار) ١٩٩٠، إذاعة بغداد والشرق الأوسط (لندن ١٨ مايو (أيار) ١٩٩٠).

ثانياً: باللغة الإنجليزية

Bibliography

- Anthony H. Cordesman, Saudi Arabia, (Oxford) 1997.
- Ahmed Baha El - Din, An Arab View of Superpower Security in the Gulf, (London) 1991.
- B. B. C W. R., Gulf Crisis Chronology, (Cambridge), 1991.
- E. Lauterpacht, The Kuwait Crisis: Basic Document, (Cambridge), 1991, p. 99 - 100.
- Ehteshami A., War and Peace in the Gulf, (London), 1992.
- Faisa Al - Mazidi, The Future of the Gulf, (London), 1992.
- Freedom, L., gulf Conflict, 1990 - 1991: Diplomacy and War in the New World, (London), 1993.
- Greenbarger, B., Desert Victory: War for Kuwait, (London), 1991.
- Hai. B., Niroyal, D., The Gulf War anf the New World Order, (London, New Jersey), 1991.
- Hassan Ali - Al - Ebrahim, Kuwait and the Gulf, (Washington), 1984.
- John Muller, Policy and Opinion in the Gulf War, (Chicago), 1994.

o Little Brown & Company. Dessert Storm: The War in Persian Gulf, (Boston), 1991, p. 9.

o Miller and Mylories, Saddam Hussein and Crisis in the Gulf, (London), 1991, p. 20.

o Majid Khadduri and Edmund Ghareeb, War in the Gulf 1990 - 1991, (Oxford University), 1997.

o Mohammed El - Rumaihi, Oil and Security in the Gulf: An Arab Point of View, (London), 1994.

o Omar, A., Crisis in the Arabian Gulf: An Independent Iraqi View, (London), 1994.

o Pipes, D., SandStorm: Middle East Conflict and America, (New York), 1993.

o Peterson, E. R., The Gulf Co - operations: Search for Unity in a Dynamic Region, (London), 1988, p. 180.

Reports

o (Amman, 1991): "The Government of the Hashimit Kingdom of Jordan White Paper", p. 3.

o Bulloch and Marris, "Saddam's War", 1991.

Sources from the Internet

o Interview, British Independent Television Network, 1991. www. BBC. com

o M. Heikel, Illusions of Triumph, (April 1991), p. 192.

Journals and Newspapers

o Ebringer and Banks: "OPEC in 1990" in Newsom (Ed.), Diplomatic Record, 1991, pp. 119/23.

o The Guardian, 28 February 1994. "Washington Peace Talks Cut Shot".

o The Guardian, 19 March 1994 and 14 January 1991, "Restart of Arab - Israeli Talks Mark Coup for US. "

o The Sunday Times, 5th August 1990, pp. 9 - 10.

o The New York Times, 23 September 1990.

o The International Herald Tribune, 13 - 14 July 1991.

o The International Herald Tribune, 25 September 1990.
o The Independent, 20 May 1991 and 22 May 1991.
o Slalinger and Laurent, Secret Dossier, 22 July 1991, p. 37 - 64.
o Woodward, The Commanders, 20 October 1992, pp. 206/ 7, - p. 212.

الملاحق والجداول والرسوم

Table One

Comparative Oil Reserves and Production Levels of the Gulf States

Comparative Oil Reserves in 1994 in Billions of Barrels

Country	*Identified*	*Undiscovered*	*Identified and Undiscovered*	*Proven*	*% of World Total*
Bahrain	—	—	—	35	
Iran	69 2	19 0	88 2	89 3	8 9
Iraq	90 8	35 0	125 8	100 0	10 0
Kuwait	92 6	3 0	95 6	96 5	9 7
Oman	—	—	—	5 0	N A
Qatar	3 9	0	3 9	3 7	0 4
Saudi Arabia	265 5	51 0	316 5	261 2	26 1
UAE	61 1	4 2	65 3	98 1	9 8
Total	563 0	112 2	695 2	651 1	64 9
Rest of World	—	—	—	345 7	35 1
World	—	—	—	999 8	100 0

Source. Adapted from Anthony H Cardesman from the Saudi Arabia Book, p. 78 - 79

(iii)

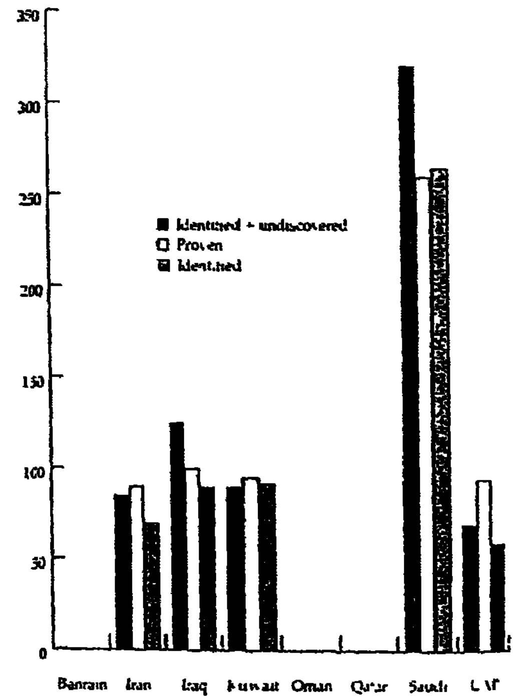
Table One (Contd.)

Comparative Oil Production in Millions of Barrels Per Day

Country	1995 Actual	1995 OPEC Quota	DOE/IEA Estimate of Actual Production 1990	1992	2000	2005	2010	Maximum Sustainable 1995	2000	Announced Capacity in 2010
Bahrain	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Iran	3,608	3,600	3 2	3 6	4 3	5 0	5 4	3 2	4 5	4 5
Iraq	600	400	2 2	0 4	4 4	5 4	6 6	2 5	5 0	5 0
Kuwait	1,850	2 000	1 7	1 1	2 9	3 6	4 2	2 8	3 3	3 3
Oman	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Qatar	449	378	0 5	0 4	0 6	0 6	0 6	0 5	0 6	0 6
Saudi Arabia	8,013	8 000	8 5	9 6	11 5	12 8	14 1	10 3	11 1	11 1
UAE	2,193	2 161	2 5	2 6	3 1	3 5	4 3	3 0	3 8	3 2
Total Gulf	—	—	18 6	17 7	26 8	30 9	35 0	23 5	25 2	29 2
Total World	—	—	69 6	67 4	78 6	84 2	88 8	—		—

Estimates in IEA *Middle East Oil and Gas* Paris OECD/IEA 1995 Annex 2 and DOE/EIA *International Energy Outlook 1995* Washington DOE/EIA June 1995 pp 26-30 and *Middle East Economic Digest* February 23 1996 p 3 IEA and DOE do not provide country breakouts for Bahrain and Oman Reserve data estimated by author based on country data

Chart One

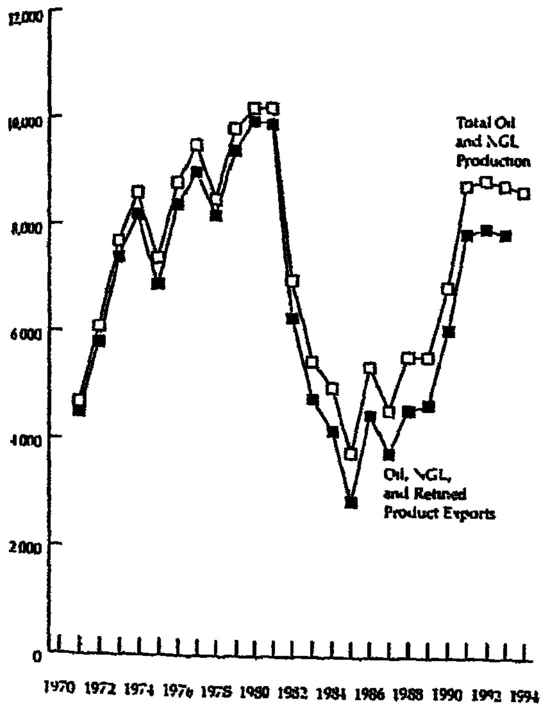


Total Oil Reserves of the Gulf States in Billions of Barrels
• IEA, *Middle East Oil and* Gas, Paris OECD/IEA Annex 2 and data provided by Bahrain and Oman. Bahrain's reserves are only 350 million barrels and do not show up on the chart because of scale

Source: **Adapted from Anthony H. Cardesman from the Saudi Arabia, p 80. Total Oil Reserves of the Gulf States in Billions of Barrels.**

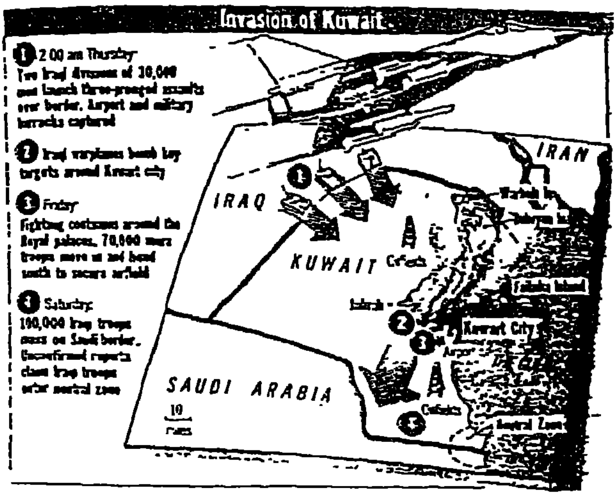
(v)

Chart Two



Source: **Adapted from Anthony H. Cardesman from the Saudi Arabia Book, p. 81, Oil or Natural Gas Liquids.**

Appendix I

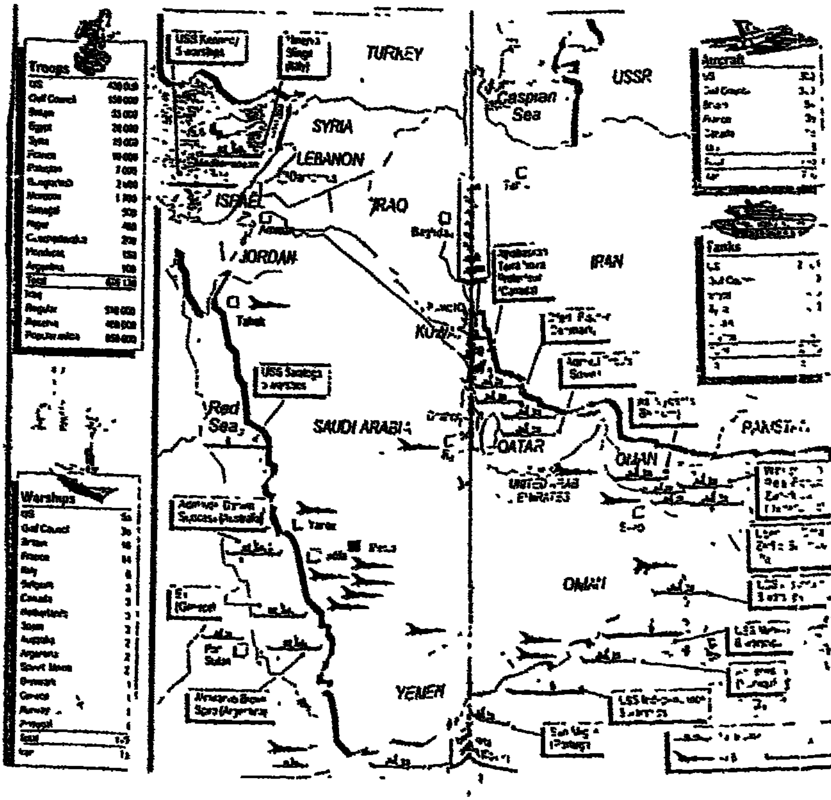


Source: The Sunday Times, 5 August 1990

(1)

Appendix II

UN Forces In The Gulf



Source. The Guardian, 14 January 1991

(u)

المحتويات

هذا الكتاب

هذه الدراسة محاولة لإعطاء خلفية مفصلة للنزاع بين العراق والكويت، وبحث الشق المتعلق بالأمن والدفاع في عمل مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس عام ١٩٨١ والذي يضم في عضويته السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت وعُمان.

والهدف من وراء ذلك تحديد المعوقات التي تمنع هذه الدول من حماية أمنها الذاتي، وإنقاذ الأسرة من الأطماع التي تحدق بها والتي تمثلت أخيراً بقيام العراق بغزو الكويت.

الناشر

CENTRE D'ÉTUDES EURO - ARABE
مركز الدراسات العربي - الأوروبي
91 Av des Camps Elysées - 75008 - Paris
Tél.: 00 - 33 - 1 - 56 57 43 30
Fax: 00 - 33 - 1 - 56 57 43 31